الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١٠**

الجمعة، ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقارير الأمين العام (A/70/826، A/70/674 و A/70/826/Corr.1)

مشروع القرار (A/70/L.55)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلنت في الرسالة التي عممتها على الدول الأعضاء صباح اليوم، سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.55.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي يود أخذ الكلمة شرحاً للتصويت قبل التصويت.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، ومعاونيكم المتفانين في عملهم والميسرين المشاركين، ونعرب عن تقديرنا للعمل الحثيث الذي بذل في إعداد مشروع القرار A/70/L.55.

بينما كنا نعكف على التشاور ومناقشة مشروع القرار في نيويورك، شهد بلدي، إسرائيل، ثلاث هجمات إرهابية بشعة خلال اليومين الماضيين. في واحدة منها، طعن إرهابي فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً حتى الموت بينما كانت نائمة في سريرها. وفي هجوم آخر وقع صباح اليوم، قتل أب لعشرة أبناء بالرصاص أمام أفراد أسرته. ونحن نناقش استراتيجيات وطنية وسياسية في قاعات الأمم المتحدة، ففي واقع حياتنا يُقتل مواطنون في بلدي بوحشية يوما بعد يوم.

ولذلك، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي، أننا نأخذ هذه المسألة بجدية شديدة ونوليها أهمية كبيرة. وإسرائيل تفهم الجهود المضنية التي بذلت في هذه العملية وفي مفاوضاتنا فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وقد شاركنا في جميع المناقشات ونفهم ونعي جيداً المفاوضات الصعبة للغاية التي جرت. وفي واقع الأمر، هناك الكثير على المحك بالنسبة لكل وجميع الوفود هنا. كل وفد لديه أولوياته، وخلال الأيام القليلة الماضية تناولنا أولويات كل بلد وخطوطه الحمراء. ونتيجة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لكل الخطوط الحمراء المحترمة، جاء نص الحزمة المقترحة ضعيفاً بدرجة كبيرة للغاية. وتركنا العديد من القضايا المهمة التي كانت لدينا الحاجة والرغبة في معالجتها في مشروع القرار لمقص التنقيح لتحذف من النص.

وفي محاولة للحصول على موافقة الجميع، أزيلت الصياغات التي كانت مثيرة للجدل. ويبدو أننا احترمنا كل الخطوط الحمراء للدول الأعضاء، فيما عدا واحد – هو الخط الأحمر لوفدي. ووفدي، إلى جانب عدد لا بأس به من الآخرين، كان واضحاً جداً منذ البداية أنه لا يجب إفراد حالة واحدة بعينها. ولو عزمنا جميعاً على الحفاظ على أن يكون مشروع القرار عاماً، إذن لا بد أن ينسحب ذلك على جميع فقراته وكل أجزائه. ولا يمكن أن نسمح بأن يكون ذلك هو القاعدة العامة على ألا يُحترم في حالة واحدة فقط.

وكانت المحاولات لإفراد وفدي واضحة وفجة كما شهدت في هذه القاعة دائماً. ومن بداية المفاوضات وخلالها، كان هناك رفض واضح للتعاون أو التفاوض من جانب منظمة التعاون الإسلامي، في تناقض صارخ مع روح هذه المنظمة، وفي حضور نية واحدة تتمثل في عدم تحقيق أي شيء سوى مآرب سياسية ضيقة تساعد على نزع الشرعية عن بلدي.

أود أن أكرر مرة أخرى أن إسرائيل تهتم بمشروع القرار بشدة. وبعد تصدينا للإرهاب على أساس يومي لأكثر من ٦٨ عاما، فإننا نعرف ما هو الإرهاب وكم أن مواجهته مهمة. وأنا أدرك أنه بالنسبة للكثيرين في القاعة، فقد أصبح من المعتاد لمجموعة معينة من البلدان أن تصر باستمرار على مهاجمة بلدي في كل فرصة، بغض النظر عن القضية أو أهميتها. كما أن الكثيرين جداً منا اعتادوا على تلبية أي نزوة لأحد المراقبين، وبدلا من إلقاء اللائمة على أولئك الذين يلوثون كل مناقشة وكل مشروع القرار بمطالب في اللغة ينبغي تناولها في محافل أخرى، فقد آثر البعض إلقاء اللوم على إسرائيل لعدم السماح لنفسها بأن يفرد لها الذكر.

ولكي أكون واضحاً، فإن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يجري تناوله في الأمم المتحدة في العديد من المحافل.

فالمجموعة الرباعية أصدرت تقريرها قبل بضع ساعات (S/2016/595، المرفق). ويوم أمس، عقدت مناقشة بشأن المسألة في مجلس الأمن، وستعقد مناقشة أخرى في غضون أسبوعين. وبالتالي، فالقضية المطروحة لا تتعلق بتعاطف بلد ما مع الشعب الفلسطيني أو رأيه بشأن كيفية التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي نصبو إليه جميعا بشدة، بل بإصرار مجموعة معينة على أن تجعل كل لقاء وكل مفاوضات وكل حدث بمثابة اجتماع مصغر لمجلس الأمن ومسألة معادية لإسرائيل. وللأسف، هناك العديد من النزاعات في شتى أنحاء العالم التي تحتاج إلى حل، ولكن هناك نزاع واحد فقط تصر مجموعة من البلدان باستمرار على عرقلة أي مناقشة بشأنها، وتلويث الحوار وإهدار وقتنا الثمين جميعاً.

هناك كثير من الأمور على المحك بالنسبة لكل وجميع الوفود هنا، بما فيها وفدي، وبالنسبة للمجتمع الدولي برمته. وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن التصدي للإرهاب واقع يومي حقيقي تماماً، ونحن نألفه والظواهر المتصلة به جداً، للأسف. وإسرائيل تكافح الإرهاب وتتصدى له جنباً إلى جنب مع العديد من البلدان في هذه القاعة، وتقدم المساعدة في هذا الشأن في كثير من المناطق في جميع أنحاء العالم بالتدريب وتبادل الخبرات. ونولي اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع، وستبقى إسرائيل جزءاً أساسياً في جهود مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. سنواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا في هذه القاعة.

واحتراماً للقضية قيد المناقشة ولعمل الميسرين والعديد من زملائنا الذين يعملون بدأب وللجهود التي يبذلها رئيس

الجمعية العامة وفريق معاونيه، قررنا عدم المطالبة بإجراء تصويت مسجل. ومع ذلك، فإن إسرائيل تود أن تنأى بنفسها عن الفقرة الثالثة والثلاثين من ديباجة مشروع القرار، وفيما يلي نصها:

”وإذ تعيد تأكيد عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل النزاعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحاً للموقف قبل البت في مشروع القرار A/70/L.55.

تبت الجمعية الآن بشأن مشروع القرار A/70/L.55، المعنون ”استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.55 (القرار ٢٩١/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان، التي تود أخذ الكلمة تعليلاً للموقف بشأن القرار الذي اعتمد للتو.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن بلدي، باكستان، قدم تضحيات جمة في مجال مكافحة الإرهاب يجب تقديرها من خلال التزامنا بالكامل بدحر تلك الآفة. وقد انعكس هذا الالتزام في الروح البناءة التي شارك بها وفدي في عملية الاستعراض. بل هو أيضاً سبب انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٩١/٧٠. وبالنسبة لنا، كان من المهم توجيه رسالة قوية ومتحدة ضد آفة الإرهاب في الذكرى السنوية العاشرة لإعلان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء، كنا قادرين على تعزيز التزامنا الجماعي بمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب وكل أسباب التطرف العنيف بطريقة متوازنة. وبالنسبة لنا، فإن هذا النهج يستند إلى النهوض بثقافة السلام على جميع المستويات، كما يرد في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمدته الدول الأعضاء بالتوافق في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وشمل هذا التوافق، في جملة أمور، حل النزاعات والإعمال الكامل للحق في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك كراهية الأجانب، والإجراءات الأحادية المثبطة للهمة والمعوقة التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

والصلة بين تلك الوثيقة التوافقية والقرار الذي اتخذ اليوم هي ما سيرشدنا في طريقنا إلى الأمام صوب النهج الوقائي إزاء الإرهاب والتطرف العنيف. ومن المفيد في هذا الصدد أيضاً العزم المشترك بين الدول الأعضاء، الذي يتجلى الآن في القرار ٢٩١/٧٠، على معالجة بعض الأسباب الجذرية الأكثر شيوعاً للإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك تسوية النزاعات التي طال أمدها والجديدة على السواء، وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع، والنهوض بسيادة القانون وضمان احترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات.

ويؤكد القرار أنه عندما تتجاهل جهود مكافحة الإرهاب سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والحريات الأساسية، فإنها لا تخون القيم التي تسعى إلى ترسيخها فحسب، بل قد تزيد من تأجيج التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام في بيانه أمس أيضا ”عندما نخفق في الحفاظ على القيم

التي تجمع بيننا، فإننا ننتهي إلى تأجيج المظالم التي قد تفضي إلى الإرهاب‘‘ (A/70/PV.108، ص ٨).

وقد أكدت باكستان مراراً على هذا الجانب في سياق استخدام هجمات الطائرات بدون طيار التي تنتهك السلامة الإقليمية للدول وسيادتها، مما يقوض بشدة الحقوق الأساسية للضحايا الأبرياء ويؤجج الإرهاب والتطرف العنيف. ونحن ندين تلك الإجراءات غير القانونية بشدة ونطالب بوقفها فوراً. فاستمرار ضربات الطائرات بدون طيار تلك يعكس استخفافاً صارخاً بالتزاماتنا القاطعة القائمة بشأن استخدام الطائرات الموجهة عن بعد على النحو الوارد في القرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الإطار، اقترحت باكستان عدة فقرات لتعزيز القرار فيما يتعلق بقانونية استخدام الطائرات بدون طيار والجانب الإنساني لذلك. ونحن نشكر ذلك العدد الكبير من الوفود التي أيدت تلك المقترحات. ولكن، من المؤسف أننا لم نتمكن من تحقيق التقدم المنشود في القرار المتخذ. وحفاظاً على توافق الآراء، وافق وفدي على الإحاطة علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب بشأن استخدام الطائرات الموجهة عن بعد، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. ونعتبر هذه خطوة أولى مهمة صوب معالجة المسائل القانونية المتعلقة باستخدام طائرات بدون طيار، وما يترتب على ذلك من انتهاك للحقوق الأساسية للضحايا وعدم احترام مبدأي التمييز والتناسبية في استخدامها.

وترحب باكستان بالتقدم الكبير المحرز في تعزيز معظم مجالات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز دور الشباب والنساء والمجتمع المدني، والتركيز على التعليم وإيجاد نظام قوي للعدالة الجنائية، ومنع الوصول إلى الأسلحة غير المشروعة، والتصدي للخطاب الإرهابي والتركيز المتجدد على بناء القدرات وتقديم المساعدة للدول الأعضاء بناء على طلبها من قبل منظومة الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نشعر بالارتياح لأننا تمكنا من صون تلك التطورات الهامة من خلال الحفاظ على توافق الآراء بشأن القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

أود أن أهنئ الجميع على اتخاذ القرار ٢٩١/٧٠، وأن أشكر كل الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة في مختلف مراحل هذه العملية المهمة. وبالطبع، أود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم للأرجنتين، سعادة السيد مارتن غارسيا موريتان، والممثل الدائم لأيسلندا، سعادة السيد إينار غونارسن، على تفانيهما وريادتهما أثناء المفاوضات.

إن الرسالة التي وجهتها الجمعية العامة اليوم هي في الواقع مؤشر قوي على التزامنا الجماعي بتعزيز التعاون لمنع الإرهاب ومكافحته. اليوم، وجهنا رسالة إلى العالم مفادها أن الألم والمعاناة والدمار الناجم عن الإرهاب ليس مجرد مصدر قلق كبير بالنسبة لنا جميعا، بل هي مسألة نعالجها باعتبارها ذات أولوية.

نواصل الآن الاستماع إلى بقية المتكلمين المدرجين في القائمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد أفيلا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واحتراماً للوقت المخصص لنا، سأدلي بنسخة مختصرة من بياننا، مع تعميم النسخة الكاملة والنهائية على جميع الحاضرين.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لسعادة السفير إينار غونارسن، الممثل الدائم لأيسلندا، وسعادة السفير مارتن غارسيا موريتان،

الممثل الدائم للأرجنتين، ومعاونيهما على التفاني والمهارة في إدارة عملية الاستعراض الخامس.

كان اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ يمثل تقدماً كبيراً في مكافحة الإرهاب، إذ أقرت الدول الأعضاء بالشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في خطة العمل التي تحدد نهجه في مكافحة الإرهاب العالمي بما يتجاوز الجوانب الشرطية والأمنية. وبعد مرور عشر سنوات، تؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرة أخرى التزامها باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها أنجع السبل لوضع حد للتهديد الذي يمثله الإرهاب، مع ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. والهجمات المروعة التي شهدتها تركيا هذا الأسبوع تضاعف من أهمية تجديد الالتزام بتلك الاستراتيجية وتنفيذها الكامل والفعال.

وفي هذا الصدد، تحيط الجماعة علماً بتقرير الأمين العام (A/70/826) بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتتشاطر الجماعة القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بانتشار التطرف العنيف، وبالتالي تسلم بالحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لمسألة استخدام الجماعات الإرهابية وسائط التواصل الاجتماعي. وتسلم الجماعة بأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب وضرورة الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على منع تجاوزات الإرهابيين ضد المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف للربح ومنظمات العمل الخيري.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد أن التدابير المتخذة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة يمكن أن تكون السبيل الناجع الوحيد والذي يحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تعيد الجماعة إلى الذاكرة القرار ١٤٨/٧٠ بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وترفض الجماعة بشدة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في انتهاك للقانون الدولي واستهداف أي دولة عضو، وتشدد على أهمية ضمان أن يكون استخدام هذه التكنولوجيات متوافقاً تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحق في الخصوصية والمعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتعايش السلمي بين الدول.

في سياق مكافحة الإرهاب العالمي، تكرر الجماعة التزامها بتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتعزيز استخدامه للأغراض السلمية حصراً. ومن جهة أخرى، ترفض الجماعة الإنشاء الأحادي لقوائم سوداء لدول يُزعم أنها تدعم والإرهاب وترعاه. وفيما يتعلق بإنشاء مجلس الأمن لنظام الجزاءات ضد تنظيم القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كوسيلة لمكافحة الإرهاب، تقر البلدان الأعضاء في الجماعة بالتدابير المتخذة من قبل لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والتي تهدف إلى تحقيق سبل عمل أكثر فعالية وشمولاً وتشاركية، واتخاذ إجراءات واضحة وشفافة. وفي هذا الصدد، تدعم الجماعة بقوة الدور الذي يقوم به أمين المظالم، الأمر الذي ساعد على تحسين نزاهة عملية الإقصاء وشفافيتها إلى حد كبير.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدين بشدة تجنيد الأطفال واستخدامهم للقيام بهجمات إرهابية،

كما تدين الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد الأطفال، وتحيط علماً بأن تلك الانتهاكات قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وتؤكد الجماعة أيضاً أن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في جملة أمور، يمكن أن يغذي الإرهاب أيضاً.

وتود الجماعة كذلك أن تعرب عن تقديرها للعمل المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نحث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ أنشطة بناء القدرات في منطقتنا وعلى مواصلة تقديم المساعدة الفنية، عند الطلب، ومراعاة الاحتياجات الفردية والأولويات الوطنية لبلداننا. وبغية تحسين الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، فإن مجموعتنا من البلدان مقتنعة بضرورة إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. لذلك، تدعو الجماعة الدول الأعضاء في الدورة الحادية والسبعين إلى أن تعاود معالجة القضايا العالقة التي تعيق إنجاز ذلك الاتفاق أساسي.

أخيرا، فإن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد تضامنها العميق مع ضحايا الأعمال الإرهابية وتشدد على ضرورة توفير كل الدعم اللازم لهم. وتشدد كذلك على ضرورة منع الإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية، بهدف إحقاق العدالة للضحايا وأسرهم. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء للتعاون التام في مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي.

السيد غونارسن (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على الإشراف على عملية الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بما يعرف عنكم من الصبر وروح الدعابة وثبات الهدف. كما أود أن أثني على الأمين العام لقيادته القوية التي حققت لنا التركيز على مكافحة التطرف العنيف.

لقد كان لي وزميلي وصديقي السفير غارسيا موريتان عظيم الشرف لتولي مهمة تيسير القرار ٢٩١/٧٠ بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باسمكم، إلى جانب المهمة الإضافية والبالغة الأهمية لمناقشة خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) ووضعها في الحسبان. وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الوفود على الطريقة المهنية والودية والبناءة التي جرت المفاوضات في إطارها. واسمحوا لي بالقول إن هؤلاء الممثلين كانوا في غاية الاقتدار والشدة في الدفاع عن مواقفهم الوطنية. فلم يعطوا شيئا دون مقابل. إلا الروح البناءة والودية للغاية التي سمحت لنا بالتوصل إلى توافق في الآراء. وأود أيضاً أن أشكر الفريق الممتاز للأمين العام والأمانة العامة على الدعم المقدم بدرجة عالية من الحرفية والمهارة أثناء عملنا.

إن الهجمات الإرهابية الشرسة تبرز التزايد المدمر للإرهاب ونطاق وإلحاح مهمتنا. فمن القتل الجماعي المنظم للغاية في اسطنبول إلى القتل الوحشي لطفلة إسرائيلية في سريرها مؤخراً، نحن نواجه دوامة من الكراهية يغذيها التطرف العنيف تدعمها ترسانة من الأسلحة والتقنيات الحديثة. وتتحمل أفريقيا والشرق الأوسط وطأة الإرهاب وآثاره المزعزعة للاستقرار ولحياة الملايين ولمجتمعات برمتها، ولكن، عمليا، لم يفلت منها بلد واحد. ويتقاسم جميع مواطنينا تجربة مشتركة كضحايا أو ضحايا محتملين للإرهاب، ومن مسؤوليتنا المشتركة كحكومات وبشر أن ننكب على معالجة تلك القضايا معاً.

إنَّ كل مجتمعاتنا يُحتمَل أن تأوي أفراداً يُروِّجون ويُغذُّون أيديولوجيات يمكن تحويلها إلى تبريرٍ للعنف والإرهاب. ولسنا بحاجة إلى النظر بعيداً عن هذه القاعة لكي نرى حوادث

مستمرة للقتل الجماعي الذي تؤجِّجه مجموعة واسعة من المذاهب المعوجة. والتحدي أمامنا هو اقتلاع جذور الشبكات المعقَّدة للدعم والتعاطف والتشجيع الضمني أو النشيط، الذي يصعب تحديده غالباً.

ومستوى التطور المتاح عبْر التكنولوجيات الحديثة يضعنا أمام تحديات جديدة ويقتضي منَّا تصدِّياً موحَّداً ومتطوِّراً للإرهاب والقوى المحرِّكة له. وتقرير الأمين العام (S/2016/627) بشأن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يرسم صورة مُخيفة لتطور هذا التنظيم والحركات المماثلة الأخرى في التلاعب بالشباب عبْر استخدام وسائل التواصل البصرية والاجتماعية. ويوضح التقرير أنَّ رحلة كل مقاتل واحد إلى نشاط إرهابي تنطوي على مزيج فريد من العوامل. وليس هناك نهج بسيط لتحديد الإرهابيين المحتمَلين، ناهيك عن إمكانية منعهم من أن يكونوا متشددين ومجنَّدين أصلاً.

لذا، فإنَّ من الحيوية المطلقة أن تظهر الأمم المتحدة وحدة القصد. وأيسلندا تعتقد أنَّ القرار الذي اتخذ اليوم خطوة نحو تحسين التنسيق في إطار الأمم المتحدة بشأن كيفية تصدِّينا للإرهاب والتطرف العنيف. ولكن سيكون هناك المزيد من العمل المطلوب تنفيذه، ولا سيما في ما يتعلق بالهيكلية. فعلينا أن نكون صادقين بصدد تحديد القوى الداخلية والخارجية المحرِّكة للتطرف العنيف والإرهاب. وهذا يشمل أن تكون جميع التدابير منسجمة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وكما سبقت الإشارة، إنَّ لهدف التنمية المستدامة ١٦ دوراً رئيسياً يؤديه في التصدي للقوى المحركة للإرهاب. وإذا لم نقم بذلك العمل، فإننا عندئذٍ سنكافح ويدنا مغلولة خلفنا.

السيد غارسيا – لاراش (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي صباح هذا اليوم (انظر A/70/PV.109). ونشكر سفيرَي الأرجنتين وأيسلندا وفريقَي عملهما على جهودهم للتوصل إلى قرار مقبول.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من المهم التذكير بالرسالة التي وجَّهها الأمين العام بالأمس في مستهل المناقشة. فيجب أن نعمل معاً بتصميم قوي على هزيمة الإرهاب، بدون تدخل من برامج سياسية محددة. والاستراتيجية العالمية لن تكون صكاً فعَّالاً حقاً إلاَّ بهذه الطريقة.

إنَّ القرار ٢٩١/٧٠، الذي اتخذ اليوم، يتضمن عناصر إيجابية حدَّدها الاتحاد الأوروبي على النحو الواجب. وهي تشمل تحديد ظاهرة نشأت بصفتها أحد الأخطار الرئيسية على السلم والأمن الدوليين – المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وإدراج الجمعية العامة بعض عناصر قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) تطوُّرٌ إيجابي، شأن الفقرات المكرَّسة لتسليط الضوء على الدور الأساسي للمرأة في مكافحة الإرهاب، ودور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخاصة تلك التي تعالج إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. ولا يمكننا أن نهزم الإرهاب بدون التضحية بالقيم الأساسية لمجتمعاتنا، إلاَّ عبْر مراعاة القانون بمجمله، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونُشيد بذكْر الخطر الذي تشكِّله على السلام والأمن حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، واستخدام الأجهزة المتفجِّرة المرتجَلة. لكننا كنَّا نحبِّذ إشارة واضحة إلى الدور الذي تؤديه في ذلك الصدد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونث (الكاميرون).

وأود أن أسلِّط الضوء على ما نرى أنه سيشكِّل أحد العناصر الرئيسية للقرار – التوصية بأن يبدأ الأمين العام تنفيذ خطة عمله لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ويجب علينا

أن نستفيد من هذه الولاية استفادة كاملة للنهوض بجميع أدوات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بغية تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل، التي ستكون فعالة جداً في القضاء على الإرهاب حتى قبل ظهوره.

ولكن علينا إبراز نواقص معيَّنة في القرار. فنحن نعتقد أننا أضعنا فرصة سانحة لتعزيز هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. وكان من شأن تعيين منسِّق رفيع المستوى لمنع التطرف العنيف أن يعزز قدرة المنظمة في ذلك الصدد. ويؤسفنا أيضاً أنَّ الجمعية العامة لم تقُم بالمزيد من التفكير في الدور الذي يستطيع الضحايا أن يؤدوه، وهم يؤدونه حقاً، في منع التطرف العنيف ومكافحته، وفي إنهاء دورة الكراهية وتعزيز دور مؤسسات سيادة القانون.

ختاماً، أؤكد أنَّ القرار يعزز فرصنا لتنفيذ خطة العمل لمنع التطرف العنيف. وسنحتاج إلى إجراءات حازمة من الجميع لجعل الخطة فعالة حقاً.

السيد ساندوفال مِنديولي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك الإعراب لجمهورية تركيا عن تعازيها القلبية على الاعتداءات الإجرامية التي وقعت في اسطنبول قبل بضعة أيام.

إننا نقدِّر التزام وعمل الممثِّلَين الدائمين للأرجنتين وأيسلندا وفريقَي عملهما في تيسير العملية الاستشارية المؤدية إلى الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وترى المكسيك أنَّه من الأساسي تنسيق تصدٍّ للإرهاب أكثر كفاءة وشمولية، من خلال الحوار دائماً. والأحداث المأساوية هذا الأسبوع تذكِّرنا بحاجة الأمم المتحدة الماسَّة إلى التصدي لهذا البلاء بفعالية، وهي تُبرز الأهمية البالغة لهذه المناقشة.

إنَّ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أصبحت على مرِّ السنين نقطة مرجعية لتنسيق الجهد التعاوني للمجتمع الدولي لمنع ومكافحة خطر الإرهاب الدولي. وبصفتنا دولاً أعضاء، فقد استفدنا من الاستراتيجية التي أتاحت لنا بناء وإيجاد القدرة ومشاطرة أفضل الممارسات بين أمور أخرى. ولكن بعد أربع عمليات استعراض نصف سنوي، نعترف أيضاً بضرورة أن ننفِّذ تنفيذاً كاملاً الأركان الأربعة للاستراتيجية، التي لم تحظَ بالاهتمام المستحَق – ليس بسبب الإغفال المتعمَّد، ولكن بسبب الحاجة إلى معالجة الأولويات الفورية.

لقد شهدنا مؤخراً جماعات إرهابية تتطور وتتكيَّف استجابة لجهودنا الرامية إلى إنهاء أنشطتها. وخصائصها التنفيذية ومنهجيات تجنيدها واتصالاتها وتمويلها نشرت أيديولوجياتها المتطرفة بين فئات معيَّنة، وبخاصة الشباب، ممَّا أدى إلى مزيد من العنف والتعصب. وبناءً على ذلك، وإدراكاً من المكسيك للحاجة الماسَّة إلى فهم تلك الظواهر الجديدة ومعالجتها، فإنها تؤكد دعمها لتركيز الاستراتيجية على المنع. وإيجاد وتعزيز وتدعيم الوسائل غير القسرية التي تمنع بفعالية الأفراد أو الجماعات من التعبئة نحو ارتكاب الأعمال الإرهابية، يقتضي منَّا أن نعالج أيضاً المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تستخدمها تلك الجماعات لتبرير أفعالها.

وفي الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، تبني الدول الأعضاء نموذجاً جديداً للسلام من خلال التنمية. ومفهوم ”الحفاظ على السلام“، المعتمَد من كلا الجمعية العامة ومجلس الأمن، نقطة مرجعية في تحديد الكيفية التي سنتصدى بها للتحديات الأمنية في مجتمعاتنا المحلية. والمجتمع ذو النسيج الاجتماعي الصحي والشامل، الذي تعمُّ فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان، سيكون أقل عرضة لاندلاع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

والمكسيك ترحب مرة أخرى بعرض خطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف العنيف (A/70/674)، من حيث أنها توضح العلاقة بين برامج التنمية وخطط الأمن وحقوق الإنسان. يجب أن نولي الأولوية لتعزيز تلك البرامج من خلال التشجيع على التسامح واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي والديني، والأهم من ذلك، دمج الفئات الأكثر هشاشة في مجتمعاتنا – النساء والشباب – لكي يصبحوا فاعلين في بناء المجتمع الذي يريدون العيش فيه. لكن، وكما قلنا من قبل، يجب أن نتجنب الخلط بين مفاهيم التطرف العنيف والإرهاب، لأن ذلك قد يؤدي إلى تفسير واسع أكثر من اللازم لتدابير مكافحة الإرهاب وربما يكون ضد الإجراءات التي لا يمكن وصفها بأنها أعمال إرهابية تحت أي ظرف من الظروف.

في المكسيك، اعتمدنا نهجاً وقائياً من خلال مكافحة الفقر المدقع والنهوض بالتعليم وتعميم الوصول إلى الخدمات الصحية، والإدماج الاجتماعي والتسامح والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وتدابير منع العنف. وقد اعتمدنا جهود التنمية الاجتماعية تلك بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى في بلادي في مجال نزع السلاح والإرهاب والأمن الدولي لتعزيز تشريعاتنا المحلية والامتثال للالتزامات الدولية للمكسيك في هذا المجال. وتعمل تلك اللجنة على كفالة اتخاذ تدابير منسقة لمنع ومواجهة الأعمال الإرهابية داخل الأراضي الوطنية، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبعد عشر سنوات، يواجه المجتمع الدولي تحدياً لم يسبق له مثيل. فمن الواضح أن هناك حاجة ملحة لكي تعتمد الأمم المتحدة استجابات فعالة وشاملة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إزاء خطر الإرهاب من شأنها أن تمنع أيضا رسائل الكراهية والتمييز من تشجيع التعبير عن التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. ونغتنم الفرصة التي تتيحها عملية الاستعراض هذه لكي نكرر أن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تكون متعددة الأطراف دائماً وأن تحترم حقوق الإنسان، دون وصم أي مجموعة من السكان. وخلاف ذلك، ستزلق مجتمعاتنا في مواجهات كراهية الأجانب. فالعنصرية والتمييز ووصم الفئات الاجتماعية مما يؤجج الإرهاب.

أخيراً، لا بد من إبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب مرة واحدة وإلى الأبد. فواقع عصرنا لا يسمح لنا برفاهية الاستمرار في تأجيل هذه المسألة. ووفدي يحدوه الأمل في أن تكون الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل أهلاً لمهمة مواجهة تلك الآفة، وأن نقوم بتنفيذ القرار الذي اتخذناه هنا اليوم بشكل فعال.

السيد رييس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا بقوة الجهود الجماعية للأمم المتحدة في حربها ضد الإرهاب. واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تمثل علامة فارقة في الكفاح الدولي ضد تلك الآفة. وهي تحترم الدور المركزي للجمعية العامة في هذا المسعى. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الممثلَين الدائمَين للأرجنتين وأيسلندا وفريقيهما في تنسيق العملية التي انتهينا منها. كما نشكر جميع الوفود التي أبدت الإرادة السياسية للمضي قدما صوب هدفنا المشترك.

وكوبا تؤكد مجدداً عزمها الثابت على مكافحة الإرهاب، وعميق رفضها وإدانتها لكل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أياً كان مرتكبوه وضد أي كان وأينما كان، بغض النظر عن دوافعهم، بما في ذلك في الدول المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر على السواء. وعلى المجتمع الدولي ألا يقبل، بذريعة المعركة المفترضة ضد الإرهاب، أن ترتكب أي دولة أعمال العدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو أن ترتكب أو تسمح بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، كالتعذيب أو الاختطاف أو الاحتجاز غير القانوني

أو الاختفاء أو الإعدام خارج نطاق القضاء. وكوبا ترفض ازدواجية المعايير والإجراءات الأحادية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

وحيثما تنتهك المبادئ القانونية والأخلاقية تجد الأيديولوجيات المتطرفة تربة خصبة وتقوض شرعية معركتنا ضد الإرهاب الدولي. ولا مكان للكراهية والحقد والإرهاب في النظام الدولي العادل والمنصف الذي نسعى جاهدين لإقامته. والقرار ٢٩١/٧٠ ينطوي على أوجه تقدم في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ويتناول مسائل ذات أهمية خاصة، مثل تحييد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الإرهاب وتعزيز الاستخدام البناء لتلك التكنولوجيات بما يتماشى مع القانون الدولي، واحترام الخصوصية، والتأكد من استخدام الطائرات التي توجه عن بعد بتوافق تام مع القانون الدولي، ورفض أي ممارسات تتعارض مع القانون الدولي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

والقرار يسلط الضوء على الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات، ويعطي الأولوية للوقاية من تلك الآفة. والممارسة الضارة لبعض الدول من تمويل وتشجيع لرسائل التعصب والكراهية للشعوب والثقافات والنظم السياسية الأخرى من خلال شبكة الإنترنت والإذاعة والتلفاز، في انتهاك واضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تستحق منا الإدانة الحازمة.

وفي تقييمنا للتقدم المحرز خلال هذا الاستعراض، تسلم كوبا بأنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة صوب اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب تُعرِّف تلك الآفة في مجملها. فليس من المقبول الربط بين دين أو جنس أو عرق معين والإرهاب. ولا بد من معالجة الأسباب والظروف التي قد تدفع إلى الإرهاب. والفقر وعدم المساواة واعتلال الصحة والأمية والتمييز والرغبة في الهيمنة والسيطرة، في جملة عوامل كثيرة أخرى، من الأسباب الرئيسية لانتشار تلك الآفة. وجهود المجتمع الدولي يجب أن ترمي كذلك إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

إن حماية ضحايا الإرهاب مسألة ذات أولوية. والدول مطالبة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بعيداً عن ازدواجية المعايير، بما في ذلك الالتزام بملاحقة وتسليم جميع الإرهابيين، دون تمييز من أي نوع. الشعب الكوبي يطالب بإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الإرهابي المسؤول عن تفجير طائرة للخطوط الجوية الكوبية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ أثناء رحلتها – ما أدى إلى وفاة ركابها البالغ عددهم ٧٣ راكباً. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعم كوبا للجهود المتعددة الأطراف لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن للجمعية العامة والدول الأعضاء كافة أن تعول على مشاركتنا الكاملة في المعركة ضد الإرهاب.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن الإرهاب العالمي ليس بظاهرة جديدة بأي حال من الأحوال. غير أن نطاق التهديد الذي يمثله اليوم، بعد ١٠ سنوات من اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، لم يسبق له مثيل. فلا يكاد أسبوع يمر بدون هجمات تكبد تكلفة بشرية هائلة. ومنذ الاستعراض الأخير (انظر A/68/PV.94 وما يليه)، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، خطوات هامة. وتشمل تلك الخطوات قمع تمويل الإرهاب، ومناهضة الخطاب الإرهابي، ومعالجة التهديد المتنامي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ونشعر بالتشجع من زيادة الاعتراف بالدور الأساسي للمرأة والشباب والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في أنشطة مكافحة الإرهاب.

كما حدثت تطورات إيجابية في الاستخدام الفعال والشفاف للجزاءات. وكان ذلك من سمات عمل نيوزيلندا باعتبارها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات وأنشطة وكيانات. وتدعم نيوزيلندا بقوة خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/٧٠/٦٧٤). فأحد رسائله الواضحة تنص على أننا بحاجة إلى العمل مع الشباب والمجتمعات المحلية للتصدي بفعالية للعوامل التي تؤدي إلى التطرف العنيف. ويعد العمل مع المجتمعات المحلية ركيزة أساسية من ركائز نهج نيوزيلندا.

ونحن ندرك تماما أن الجماعات والأفراد المهمشين لديهم فرصة للإدماج على الصعيد المحلي أكبر من فرصة الإدماج من خلال نهج يتسم بكثرة الوظائف العليا وتفرضه الحكومة. ونحن لا نقبل بأنه من الممكن أن تتغلب الحكومات وحدها على الإرهاب والتطرف العنيف. ولدى الأمم المتحدة عدد من الأدوات المتاحة لها وهي في وضع فريد لضمان تقديم استجابة منسقة لهذا التهديد المشترك. وللمضي قدما، يجب علينا أن نواصل تقييم ما إذا كانت الهياكل والعمليات التي لدينا تفي بالغرض. ويجب أن تكون أساليب الأمم المتحدة آخذة في التطور على غرار الأساليب التي تستخدمها الجماعات الإرهابية.

وقد برهنت المفاوضات بشأن القرار ٢٩١/٧٠، الذي اعتمد بعد ظهر هذا اليوم، مرة أخرى على أن الإرهاب يشكل مسألة سياسية بدرجة كبيرة. ونرى أن هذا الاستعراض كان عملية قيمة، ونقر بأن نص القرار يمثل حلا وسطا للعديد من الدول. ومع ذلك، يسعدنا أن الدول الأعضاء استطاعت العمل معا لمناقشة هذه المسائل. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا في مواجهة التهديد الإرهابي، ونيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وفدي الأرجنتين وأيسلندا على جهودهما الدؤوبة كميسرين مشاركين لعملية الاستعراض. فهي مهمة صعبة لا يحسدان عليها. بعد مرور عقد على اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يمكن لقلة من الناس اليوم القول إن حياتهم لم ينل منها التهديد الذي يشكله الإرهاب. وحدوث الهجمات الإرهابية المأساوية في جميع أرجاء العالم اليوم مع الاحتفال بهذه الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية ينبغي أن يكون بمثابة تذكير بالمهمة الواجب القيام بها ودعوة لنا جميعا إلى تنفيذ مسار عمل عالمي حاسم بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

ويعد منع الإرهاب والتطرف العنيف ومواجهتهما – ومن يتبنون إيديولوجيتهما – مسؤوليات عالمية. وقد وضعت اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها معايير دولية قيمة لتوجيه جهودنا، بما في ذلك نظم جزاءات قوية وفعالة. وتكتسي الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أهمية حاسمة بالنسبة لجهودنا. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض العناصر الإيجابية الرئيسية للاستراتيجية، ولكن، في القيام بذلك، أشدد على الأولوية التي تعطيها أستراليا للتنفيذ المتوازن لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية.

إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تؤثر على العديد من الدول الأعضاء الممثلة في القاعة اليوم، وأستراليا ليست بمأمن منها. ويجسد الاهتمام المتزايد في قرار الاستراتيجية بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب خطورة التهديد. وينبغي أن نتابع التوصيات الواردة في القرار ٢٩١/٧٠ لتعزيز التعاون الدولي ووضع تدابير فعالة للتصدي للتهديد. وتواصل أستراليا

الدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) وتعمل على تعزيز قدرة الشركاء داخل منطقتنا.

ونحن إذ نطور استجاباتنا للإرهاب والتطرف العنيف، فإننا بحاجة إلى العمل والنظر إليها عن كثب من منظور المرأة. وعلى الصعيد العالمي، تعد المرأة من بين أكبر ضحايا التطرف العنيف والإرهاب. ويتجه بعضهن إلى التطرف، أو يتآمرن، أو ينخرطن في الإرهاب والتطرف العنيف. ويؤكد اعتراف القرار بالدور الهام الذي تؤديه المرأة على الدور الحاسم للمرأة والجماعات النسائية في إحلال السلام في مجتمعاتهن المحلية. كما يعترف القرار بأن المرأة تعاني بشكل غير متناسب من عواقب التطرف، والأنشطة الإرهابية، والنزاع على نطاق أوسع.

ونحن نعلم أن التهديد الإرهابي العالمي لا يمكن دحره بالحلول الأمنية وحدها. فلا يمكننا الخروج من هذه المشكلة بالاعتقالات. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يربط القرار صراحة بين خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وتدرك الدول الأعضاء أننا لا يسعنا أن ننتظر إلى أن يتجه الناس إلى العنف والتطرف.

ويتماشى هذا الاعتراف مع نهج أستراليا لمكافحة التطرف العنيف ومنعه، والتدخل المبكر، ومعالجة سبب المشكلة مع الاستفادة من قوة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. فالمجتمعات والمؤسسات المستنيرة والمزودة بالموارد الكافية تعد أفضل دفاع لدينا ضد أعمال التطرف العنيف. ونشجع الدول الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف. فوضع خطط على الصعيد الوطني يكفل احترام السيادة الوطنية، ومعالجة دوافع التطرف العنيف، وأن تصبح الملكية الوطنية الهدف الأسمى.

وفي الختام، ما فتئت أستراليا مؤيدا قويا لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية مما تسمح به ترتيباتها المؤسسية. وكان ينبغي للقرار الصادر في هذه الذكرى السنوية العاشرة أن يوفر الفرصة لتعزيز الهيكل لتمكينه من تلبية الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. فهناك حاجة إلى معالجة هذه الحالة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. وسندعم بقوة الاقتراحات التي تيسير تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة عند تقديم الخيارات في أيار/مايو.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناني للرئيس ليكتوفت على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أعرب عن تقديري لوفدي الأرجنتين وأيسلندا على جهودهما الهائلة في تيسير مناقشة الاستعراض.

منذ بداية هذا العام، شهدنا هجمات إرهابية في جميع أرجاء العالم كل أسبوع تقريبا. وهذا يعني أن خطر الإرهاب لا يزال مرتفعا للغاية، حتى بعد اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذه المناسبة، تدين اليابان بشدة الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت في مطار أتاتورك الدولي في اسطنبول، بتركيا، في ٢٨ حزيران/يونيه. ونعرب عن خالص تعازينا وخالص مواساتنا للضحايا وأسرهم.

إن اتخاذ القرار ٢٩١/٧٠ بتوافق الآراء اليوم يؤكد من جديد على التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وما فتئت اليابان تعزز جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب. فلم نطلق نظاما للمعلومات المسبقة عن المسافرين وتسجيل أسماء الركاب فحسب، بل قمنا باستخدام أدوات الاستدلال البيولوجي لضمان مراقبة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، دأبنا على الإسهام في قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

لقد استضافت اليابان مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في نهاية أيار/مايو. لقد قامت، بالتعاون مع الزعماء الآخرين، بصياغة خطة عمل مجموعة الدول السبع بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. لكن ليس بوسع أي من البلدان مكافحة الإرهاب بمفرده. إن الإرهاب ظاهرة عالمية. يسافر المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى الشرق الأوسط وأفريقيا للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو غيره من الجماعات الإرهابية ويعودون إلى بلدانهم الأصلية. يشن الإرهابيون غير المنتمين لجماعات إرهابية المدنيين في بلدانهم الأصلية، سواء وجهت لهم أوامر بفعل ذلك من الجماعات الإرهابية أم لا، بما في ذلك داعش. علينا أن نبذل الجهود الجماعية، على الصعيدين المحلي والدولي، من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي ذلك السياق، أرحب بالقرار، الذي يشرك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والنساء والشباب والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق إلى الترتيبات المؤسسية. نحن ندعم بقوة تعزيز التعاون بين الكيانات ذات الصلة من أجل المكافحة الفعالة للإرهاب ومنع التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق تبسيط الكيانات القائمة. اليوم هو يوم تاريخي لتجديد التزامنا بمكافحة الإرهاب، لكنها ليست النهاية. إن هدفنا تنفيذ القرار. وأحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة على أساس الاستراتيجية والاستعراض.

السيد تينيا هاسيغاوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن التعازي لوفدي تركيا والكاميرون، ومن خلالكم سيدي، لأسر وأحباء القتلى والجرحى في الهجمات الإرهابية التي وقعت في اسطنبول وياكانا التي تدينها بيرو بأشد العبارات.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية في وقت سابق باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويشكر سعادة السفير إينار غونارسون الممثل الدائم لأيسلندا وسعادة السفير مارتن غارسيا موريتان الممثل الدائم للأرجنتين والأفرقة التابعة لهما على الطريقة المتفانية التي أدارا بها العملية الشاقة والحساسة للاستعراض الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومنذ عام ٢٠٠٦ كانت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أداة ثمينة لمكافحة هذه الآفة. واليوم الذي يصادف ١٠ أعوام على وضعها لا نزال نشهد ونعاني من العواقب المؤلمة للأعمال الإرهابية، فإن الاستراتيجية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك من مسؤوليتنا أن نحدثها في مواجهة التحديات الجديدة ونعمل على تجهيزها بأدوات جديدة لمواجهة تلك التحديات. هذه الاستراتيجية يجب أن تنفذ بطريقة منسقة وشاملة تكفل التوازن فيما بين جميع ركائزها، وفقا لالتزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. ولا بد من ترجمة ذلك الاتساق إلى عمل مفاهيمي وتنفيذ عملي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ونعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان والضروري الإشارة إلى الخطر الذي يشكله التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإرهاب. وفي ذلك الصدد، تلقت بيرو باهتمام كبير خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي تتناول الحاجة إلى التخفيف من العوامل الهيكلية والظرفية التي تشجع تطرف الأفراد. وعلى وجه الخصوص نولي أهمية خاصة للتوصية بشأن الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز النسيج الاجتماعي. وبالتالي فإنها مسألة منع تطرف الأفراد وإدماجهم في المجتمع. وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية

جعل السياسات الإنمائية الوطنية متماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدفان ١ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

إن تعزيز عمل الجمارك والاستخبارات المالية وزيادة أوجه التعاون حاسمة الأهمية لمكافحة آليات تمويل الإرهاب التي غالباً ما يتم إنشاؤها بواسطة أنشطة إجرامية أخرى مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والموارد الطبيعية والمواد الثقافية من بين أخرى. وفي ذلك الصدد، يجب علينا منع ومكافحة أي صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب أن نشير أيضا إلى أن الجماعات الإرهابية تستخدم أو تسئ استخدام المنتديات المختلفة للمجتمع المدني من أجل نشر الأيديولوجيات الإرهابية والدعاية لها ساعية بذلك إلى تجنيد أعضاء جدد واجتذاب التمويل بل وتبرير أفعالهم فضلا عن تلك التي يقوم بها قادتها. لذلك لا بد لنا، مع الاحترام الكامل لحرية التعبير والمجتمعات، من منع إساءة استخدام المنظمات الإرهابية لمنظمات المجتمع المدني.

يشير وفد بلدي إلى أهمية إنجاز عملية صياغة مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وكذلك أهمية المناقشات المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة. وأتعهد بدعم وفد بلدي الثابت وأعيد التأكيد على التزام بيرو بمكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطاء وفد بلدي الكلمة وعلى ترؤس الاستعراض الخامس الذي يعقد كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. بداية أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي. تود جنوب أفريقيا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/70/826) وخطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، اللذين يقدمان توصيات مفيدة للدول الأعضاء للنظر في وضع خطط عملها الوطنية.

وكما ذكر المتكلمون السابقون، فإن هذا الاجتماع هو اجتماع لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تقدم للدول الأعضاء آلية مرنة وشاملة وموثوقة لمكافحة الإرهاب. لقد أظهرت الهجمات على القارة الأفريقية وفي جميع أنحاء العالم وآخرها في تركيا أنه لا يوجد بلد بمنأى عن الإرهاب. لقد شهدنا الوحشية والكراهية التي تتبناها المنظمات الإرهابية التي تسيطر على أراض وتتمكن من الوصول إلى موارد هائلة، وكذلك الأفراد المتطرفين الذين يتسمون بضيق النظر والذين يعتقدون أنهم على حق، يستخدمون الأساليب العنيفة بصورة عشوائية لبث الخوف والشقاق في المجتمعات. والآن أكثر من أي وقت مضى، فإن التعقيد المتزايد للتهديد الإرهابي يتطلب نهجا جديدة ومبتكرة للتصدي لذلك الخطر والظروف المفضية إليه.

إن عمل الأمم المتحدة وهياكلها في دعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من جانب الدول الأعضاء وكذلك الجهود التي تبذلها المنظمة لإيجاد سبل للتصدي لهذه التهديدات الجديدة والناشئة يؤكد على دورها القيادي والحيوي في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. ولا يزال وفد بلدي يدعم نهجا لمكافحة الإرهاب يضع الأمم المتحدة في صميم الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول للتصدي لهذا التهديد. تضطلع المنظمة بدور حيوي في تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات.

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفد بلدي المبادرات التي من شأنها تحسين التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفيما بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية. بيد أننا نرى أن إنشاء أي آليه جديدة ينبغي أن يرتكز على أساس قدرتها على المساهمة في تيسير ومساعدة الجهود الدولية

لمكافحة الإرهاب بدلاً من تكرار العمل الذي يجري فعلا في الهياكل الأخرى.

إنَّ جنوب أفريقيا تفضِّل اتخاذ قرار بتوافق الآراء، لأننا نعتقد أنَّ ذلك سيضمن نهجاً شاملاً ومتعدد الجوانب لمكافحة آفة الإرهاب. وهو سيعالج أيضاً المخاطر والتحديات الناشئة في إطار حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن ثابتون في اعتقادنا أنَّ الإرهاب لا يمكن أن يُهزَم عسكرياً، ولا يمكن التعامل معه باستخدام القوة أو التدابير القسرية حصرياً. ولمجابهة حكايات الإرهاب وأيديولوجياته في الأمدين المتوسط إلى الطويل، يتعين على التعاون الدولي أن يعالج أيضاً العوامل التي تُثير الإرهاب.

هناك حاجة مُلِحَّة إلى فهم ومعالجة الظروف والسياقات التي تجعل الإرهاب خياراً جذَّاباً للساخطين. وهناك أيضاً حاجة مستمرة إلى أن يتصدى المجتمع العالمي للنزاعات طويلة الأمد، عملاً بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا لم تتمَّ تسوية تلك النزاعات، فمن الممكن أن تصبح محاضن للإرهاب. بيد أنه لا ينبغي مساواة الإرهاب بالنضالات المشروعة لحركات التحرير الوطنية من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة، كما نصَّ العديد من قرارات الجمعية. ولا يمكن للنضالات من أجل الكرامة والمساواة الإنسانية، وتجسيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أن تقارَن بالإرهاب والتطرف والتطرف العنيف.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد وفد بلدي أنَّ التطرف بحدِّ ذاته يستحق الاهتمام، لأنه يمكن أن يكون سليفة للتطرف العنيف والإرهاب. لذا، ينبغي التصدي له على قدم المساواة ومع التركيز نفسه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على التزامه بأهدافه المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المطَّرد، والتنمية المستدامة والرخاء للجميع.

وتبقى المشاركة أساسية – بما فيها من خلال التعليم، القضاء على أوجه انعدام المساواة والعمل مع الجماعات المحرومة في المجتمع، وبخاصة الشباب، وإعداد استراتيجيات ملائمة على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية. وقد استنارت بذلك كلتا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في جنوب أفريقيا واستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الجنوب الأفريقي. والتعاون المؤسسي بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتيح فرصة مثالية لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، استناداً إلى المتطلبات المحددة للقارة.

وفي الختام، لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأيِّ دين أو قومية أو حضارة. لذا، فإننا نحبِّذ وندعم المبادرات والجهود التي تعزز الحوار والتسامح والتنوع والتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان. ولا يمكن تبرير أعمال التعبئة الموجَّهة ضد الأفراد، المجتمعات المحلية أو الأمم، بسبب دينهم أو لغتهم أو عرقهم ببساطة. وأود أن أؤكد التزام وفد بلدي بمواصلة العمل في إطار الأمم المتحدة والهياكل متعددة الأطراف الأخرى، سعياً إلى إيجاد السبُل للمكافحة بفعالية وكفاءة للخطر الذي تشكِّله الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين.

السيد الشناوي (مصر): أودُّ في البداية أن أتوجَّه بالشكر إلى كلٍّ من السفير إينار غونارسون، الممثل الدائم لأيسلندا، والسفير مارتن غارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين، ووالطاقم المعاون لهما، على الجهد الكبير الذي بذلوه لتيسير عملية الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إنَّ عملية الاستعراض هذا العام تمَّت في ظروف تختلف عن تلك التي جرت فيها الاستعراضات السابقة. حيث يشهد عالمنا اليوم استمراراً لموجة غير مسبوقة من إرهابٍ طوَّر من أهدافه وأساليبه وسبُل تمويله. ونجح في السيطرة على أقاليمَ من دولٍ ارتكب فيها وفي غيرها جرائم وانتهاكات جسيمة لجميع القوانين والأعراف، بل وللإنسانية ذاتها. وهو الأمر

الذي يتحتَّم معه على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، التعامل مع ذلك التهديد الخطير بأسلوب شامل وغير تقليدي، سواء من حيث التعامل مع كافة الأسباب المؤدية للإرهاب دون انتقاء، والتصدي لكافة التنظيمات والجماعات الإرهابية أينما وُجِدت ودون تفرقة، وذلك في إطار أحكام الميثاق والقانون الدولي.

ومن ناحية أخرى، تناولت عملية الاستعراض خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وذلك بكل ما أحاط بتلك الخطة من آراء تراوحت من تأييد مطلَق إلى رفض كامل لها، لأسباب عدة أهمها عدم تضمين الخطة كافة الأسباب المؤدية إلى التطرف العنيف داخل الدول، وتجاهل الأسباب الدولية لذلك التطرف، فضلاً عن اتِّسام معظم توصيات الأمين العام بكونها بديهية. وتتجه إرادة الغالبية العظمى من الدول إلى تطبيقها فعلياً بنفسها. إلا نقص الموارد المالية اللازمة للتطبيق، هو الذي يحول دون ذلك، وهو الجانب الذي لم تتطرق إليه خطة العمل، حيث لم تتضمن الخطة (A/70/674) اقتراحات أو توصيات بشأن سبُل تمويل التوصيات ذات الصلة.

وفي ضوء كل الظروف سالفة الذكر، نستطيع القول إنَّ عملية الاستعراض هذا العام قد حقَّقت إلى حدٍّ كبير الأهداف المرجوة منها، حيث استطاعت الدول التوصل إلى توافق آراء بشأن القرار ٢٩١/٧٠ ذي الصلة، الأمر الذي يعطي رسالة قوية إلى الإرهاب مفادها وحدة المجتمع الدولي وإصراره على القضاء على هذه الآفة الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويتضمَّن القرار فقرات هامة تتناول مواضيع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهاب، واستخدام وسائل الاتصالات لأغراض الإرهاب، والربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة وتأكيد تصميم الدول على مواصلة القيام بكل ما يلزم، لإنهاء الاحتلال الأجنبي، ضمن أمور أخرى كمسببات للإرهاب. ويحيط القرار علماً بمطالبة مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب بتقديم اقتراح بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بشأن إطار دولي شامل للتصدي لرسائل الجماعات الإرهابية، والإشارة إلى ضرورة تجنُّب إساءة استغلال المنظمات غير الحكومية، والمنظمات والجمعيات الخيرية لأغراض الإرهاب، والمطالبة بتجنب استغلال حالة اللجوء لأغراض الإرهاب، واتخاذ التدابير الملائمة قبل منح حقِّ اللجوء، لضمان ألاَّ يكون طالب اللجوء متورطاً في الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، جاءت صياغة الفقرة ٢٤ من منطوق القرار المتعلقة بخطة عنل الأمين العام، متوازنة إلى حدٍّ كبير، حيث تعطي الفقرة للدول والمنظمات السلطة التقديرية لتطبيق ما تراه مناسبا من التوصيات الواردة فيها، وفقاً لأولياتها الوطنية. كذلك تضمَّن القرار رؤية لكيفية المضيِّ قدُماً لتعزيز التنسيق في إطار الأمانة العامة، في ما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب، وما قد يترتَّب على ذلك من انعكاس على هيكل الأمانة العامة في هذا الخصوص.

وفي الختام، يودُّ وفد مصر أن يؤكد أنَّ القضاء على الإرهاب يتطلَّب في المقام الأول توافر الإرادة السياسية اللازمة، والتعامل الشامل مع تلك الظاهرة، وضرورة الأخذ برأي وخبرات الدول التي تتصدر جهود مكافحة الإرهاب، واحترام القانون الدولي، والتنفيذ الفعَّال لقرارات كلٍّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلاً عن تعزيز التنسيق وتوافر الموارد المالية اللازمة، وهي الأمور التي يتعيَّن علينا جميعاً السعي إلى تحقيقها.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويكرر التأكيد على التزامه الثابت بأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٩١/٧٠، الذي يسرته الأرجنتين وأيسلندا، بمناسبة الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فهو يوجه رسالة وحدة والتزام لمكافحة الآفة بعد مرور ١٠ سنوات على إطلاق الاستراتيجية. وللأسف، فإن الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في مطار إسطنبول يبرز مرة أخرى ما يتسم به جدول الأعمال هذا من خطورة وإلحاح بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وأود أن أتقدم بالتعازي إلى حكومة تركيا ولأسر الضحايا.

وتؤيد شيلي المبادئ والنهج الشاملة الواردة في نص القرار، الذي يؤكد على الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وإننا، على وجه الخصوص، نرفض الإرهاب رفضا قاطعا وندينه بجميع أشكاله ومظاهره، وندعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب التي يتعين الاضطلاع بها مع احترام حقوق الإنسان ووفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونرى أنه لا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ونؤمن على وجه الخصوص بالتعاون الدولي الوثيق من أجل تحسين قدرات الدول على تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاعات المجتمع المختلفة، مثل النساء والشباب والزعماء الدينيين، الذين هم عناصر فاعلة لا غنى عنها لكفالة اتباع نهج متعدد الأبعاد نحو هذه المهمة. ونسلم بالحاجة إلى التصدي للإرهاب على أساس الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والاحترام التام لحقوق الإنسان للجميع.

وبصورة إجمالية، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فبالإضافة إلى استجماع الإرادة للتوصل إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، يجب علينا أن نحسن فهمنا للعوامل التي تساهم في تغذية نزعة التطرف، وأن نتخذ تدابير وقائية ملائمة لوقف تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي على تأييده لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) ويشدد على الحاجة إلى ضمان إقامة التآزر بين خطة العمل والاستراتيجية العالمية. ونحن مقتنعون بأن تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان؛ وتعزيز القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والكرامة لجميع الناس بدون استثناء؛ والتعليم؛ وتعزيز التنوع والتسامح؛ والتدابير الرامية إلى تصحيح أوجه عدم المساواة ستعمل على تعزيز المزيد من الإدماج والتماسك، وهما رادعان للإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

السيد محمد (السودان): أرجو في البدء أن أتوجه بالتعازي الحارة لحكومات وشعوب كل من تركيا وأفغانستان وبنجلاديش على ضحايا الأحداث الإرهابية المقيتة التي وقعت في كل من اسطنبول وكابول وداكا. ونتوجه بالعزاء الحار لذوي الضحايا ونرجو من الله أن ينعم على جرحى هذه الأحداث بالشفاء العاجل.

ويؤيد وفد السودان البيان الذي أدلى به السيد الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109).

ونثمن الجهود التي اضطلع بها الميسران، الممثل الدائم للأرجنتين والممثل الدائم لأيسلندا وفريقيهما في تسهيل عملية التوصل إلى توافق حول مشروع قرار الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو اتسم بالشفافية والمهنية، ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/70/826) الذي قدم رصدا لمسار تطبيق الاستراتيجية ومساهمات الدول الأعضاء في هذا الميدان والتحديات الماثلة في هذا السياق.

ويدين وفد بلدي الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، بما في ذلك إرهاب الدولة، ويؤكد انخراطه وتعاونه لتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في إطار شامل ومستدام ومتسق، مع أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتدعيم الجهود المبذولة في هذا السياق ومن خلال منهج يحقق الشمول والتوازن بين ركائز الاستراتيجية الأربع.

ويأتي الاستعراض الدوري الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هذه المرة بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لها وبتوافق الآراء. وفي ظل معطيات ووقائع جديدة يتخذ فيها الإرهاب أشكالا وأنماطا جديدة ومتجددة تتطلب عزما أكيدا وإرادة غلابة، لا تزال ظاهرة الإرهاب وآفته تمثل تحديا كبيرا ومتعاظما للأسرة الدولية، مما يستوجب توحد الإرادة الدولية لمجابهتها واتخاذ مقاربات شاملة وعميقة تخاطب جذورها ومحركاتها الأساسية وليس ظواهرها وتجلياتها فحسب.

إن الاحتلال الأجنبي والتدخل العسكري والتهديد باستخدام القوة والإجراءات الأحادية القسرية وفرض العقوبات الاقتصادية الظالمة والجائرة على الشعوب وبما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تشكل وبكل وضوح مهددا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ومحاضن أساسية تفرخ الإرهاب والتطرف وتثير التوترات في العلاقات الدولية. ومن المهم والضروري أن تتوحد إرادة المجتمع الدولي لمواجهتها ووضع حد لها وإنهائها بشكل كامل لينعم العالم بالأمن والسلام والاستقرار.

ويؤكد وفد السودان على أهمية أن ننأى بأنفسنا عن محاولات إلصاق الإرهاب بدين أو جنسية أو حضارة أو أقلية أو جماعة عرقية، فالإرهاب ظاهرة عالمية وينبغي إدانته أيا كان مرتكبه، والعمل على محاصرته بعيدا عن الصور النمطية التي يراد ترسيخها. وفي هذا الإطار، يعرب وفد بلدي عن قلقه حيال الروح العدائية التي تتبدى في معاداة المسلمين في العديد من المجتمعات واتخاذ إجراءات قسرية تجاههم على نحو لا يسهم إيجابيا في تعزيز الجهود المبذولة للتصدي إلى الظاهرة، بل يعمق الشقة بين المجتمعات ويكرس للكراهية.

دعونا نعمل على إشاعة معاني التسامح والحوار بين الأديان والحضارات والشعوب والبناء على المشتركات التي تجمع الإنسانية وتوحّدها والسعي الجاد إلى إنهاء مظاهر معاداة الأجانب والتمييز العنصري واستهداف المهاجرين، وتجنّب اتخاذ إجراءات عدائية تجاههم حتى نوفّر المناخ المواتي الذي يسهم في خلق مجتمعات متنوعة ومتصالحة وتعيش في سلام اجتماعي واحترام للخصائص الثقافية والدينية.

إن محاربة الفقر ودعم النهضة في الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية، وإزالة الغبن وعدم التوازن في التنمية؛ وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى دعم الحوار على الصعيد العالمي بغية تحقيق التوازن في المؤسسات الدولية، تمثّل مدخلاً شاملاً ومهماً لمعالجة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ومخاطبة جذوره، وإيجاد المقاربات الشاملة لمكافحته،

فالإرهاب لن يُهزم بالقوة العسكرية وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحدها، ولكنه يحتاج إلى معالجة شاملة تخاطب كل الجوانب والأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يرفض السودان الإجراءات الأحادية التي تنتهجها بعض الدول باتهام دول بعينها بدعم ورعاية الإرهاب، انطلاقاً من أجندة سياسية واستهداف واضح لا يخدم قضية مكافحة الإرهاب مطلقاً، بل يقود إلى التوتر في العلاقات الدولية ويُقحم التسييس في ميدان توحدت فيه الإرادة الدولية مجتمعة، وتوصلت من خلال التوافق إلى استراتيجية عالمية أقرتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، أياً كان مرتكبه، دون ربطه بدين أو حضارة أو عرق، ويؤكد السودان أن التعاون الدولي والإقليمي هو

الطريق الأمثل لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب مع احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

لقد أكدت خطة العمل التي تقدّم بها الأمين العام (A/70/674) على أن ظاهرة التطرف العنيف تفتقر إلى تعريف محدد ومتفق عليه، ولا يمكن ربطها بأي ديانة أو إقليم أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وتناولت الخطة الأسباب المؤدية إلى تفاقم الظاهرة على المستويين الدولي والوطني. غير أن التناول لم يأتِ بشكل متوازن، ورغم أهمية الخطة التي تأتي في وقتها تماماً وتشكّل مبادرة مهمّة وجديرة بالتقدير، فأنها ركزت على الأسباب المؤدية إلى التطرف العنيف على المستوى الوطني و لم تولي ذات الاهتمام إلى الأسباب المؤدية إلى تفاقم الظاهرة على المستوى الدولي، بل وأغفلتها، وهذا في تقدير وفد بلادي من أهم الملاحظات على الخطة ونقاط ضعفها، بجانب افتقارها إلى مقترحات عملية واضحة ومحددة على صعيد توفير الموارد اللازمة لمقابلة برامج وأنشطة تطبيق الخطة وإنفاذها.

لقد انخرط السودان في المشاورات التي قادت إلى التوافق في الآراء بشأن مشروع القرار ٢٩١/٧٠ اليوم بكل إيجابية وروح بناءة، وعبر مجموعة منظمة التعاون الإسلامي التي قادها وفد المملكة العربية السعودية بكل حنكة واقتدار، وسعياً لتحقيق التوافق بين كل الدول الأعضاء، وانطلاقاً من قناعات ومسؤوليات مشتركة بضرورة وأهمية محاصرة ومجابهة آفة الإرهاب والتطرف العنيف، التي لم تستثن دولةً أو مجتمعاً، وسعياً لتعزيز السلم والأمن الدوليين وإشاعة روح التسامح وحوار الأديان والحضارات والبناء على المشتركات التي تجمع الإنسانية،

وقد أفضت المشاورات التي استمرّت لأسابيع عديدة إلى تحقيق التوافق على مشروع القرار كحزمة واحدة معقولة ومتوازنة، ورغم أنه لم يلبِّ كل شواغلنا الوطنية، فإنه يمثل خطوة متقدّمة على طريق مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب. ويتضمن القرار فقرات مهمة من بينها التأكيد على تصميم الدول على مواصلة القيام بما يلزم لإنهاء الاحتلال الأجنبي، ونوّه القرار كذلك بأهمية الجهود المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب، وأهمية الامتناع عن أي ممارسات وتدابير لا تتوافق مع القانون الدولي ومبادئ الميثاق، والتأكيد على أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء. وأشار القرار كذلك إلى أهمية التعاون والتنسيق في إطار النظم الإقليمية وشبه الإقليمية، وقد جاءت الإشارة إلى خطة العمل والتعامل مع توصياتها في القرار بشكل متوازن يؤكد على أهمية السياقات الوطنية فيما يتصل بتطبيق ما تراه الدول مناسباً من توصيات الخطة ووفقاً لأولوياتها، والعمل على وضع خطط وطنية تستجيب لتحدياتها وتخاطب واقعها وأولوياتها.

لقد خلا القرار في فقراته العاملة والديباجية من إشارات واضحة إلى العوامل المؤثرة على المستوى الدولي والتي تقود إلى ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. ودعا القرار بشكل عام إلى مخاطبة الأسباب الداخلية والخارجية وبشكل متوازن. وكان وفد بلدي يتطلّع إلى الاعتراف بإغفال خطة العمل لهذا الجانب وضرورة تضمينه في مشروع القرار وبشكل صريح وواضح.

يؤكّد وفد بلدي على أن المسؤولية الأولى لتطبيق الاتفاقية تقع على كاهل الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار يشجّع وفد بلدي على الانخراط والتعاون بين الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقد نوّه القرار بالدور الفاعل الذي يضطلع به فريق العمل، ويؤكّد وفد بلدي على ضرورة تعزيز التنسيق بين بين الهيئات العاملة في مجال مكافحة الإرهاب وعلى نحو يمنع التضارب والتقاطع، ويركّز على تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة بكل ركائزها الأربع

وبشكل متوازن ومتسق وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول بناء على طلبها، مع العمل على توفير موارد كبيرة لتغطية مناشط التدريب والعون الفني.

وفي هذا السياق، يتطلّع وفد بلدي – وكما طلب القرار – إلى النظر في تقرير الأمين العام بشأن مقترحات وخيارات تتعلّق بتعزيز التنسيق والتناغم بين آليات الأمم المتحدة فيما يتصل بمراجعة الهيكلة وحشد الموارد مما يُسهم إيجاباً في تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. أخيراً، يقدّر وفد بلدي الجهود المبذولة من قبل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المُنشأ في إطار مكتب فرقة العمل وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ودوره الكبير في مجال بناء قدرات الدول وتمكينها من التصدي للإرهاب ومواجهته، ويدعو إلى تمكين المركز من القيام بواجباته وتوفير الموارد المالية اللازمة له للقيام ببرامجه ونشاطاته في مجال التدريب والعون الفني للدول.

يجدد السودان التزامه القاطع بالعمل من أجل مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، والتطرف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب، ومواصلة جهوده المبذولة لتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني ومن خلال التنسيق والتعاون في الإطار الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، ويؤكد الدور المحوري الذي تقوم به الجمعية العامة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية ومراجعتها بشكل دوري.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أودّ في البداية أن أدين بأشد العبارات التفجيرات الإرهابية في مملكة البحرين، التي أدت إلى مقتل امرأة وإصابة ثلاثة أطفال.

ونستنكر الجريمة التي تستهدف ترويع الآمنين. كما أود أن أعرب عن تعازي الحارة للوفدين الأردني والتركي على ضوء الهجمات الإرهابية التي تعرض لها بلديهما مؤخرا.

وأضم صوتي وصوت وفد بلدي لبيان منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109). وأرحب بتبني مشروع القرار ٢٩١/٧٠ بالتوافق.

نناقش اليوم تحديا يهدد الأمن والسلم الدوليين. فالإرهاب ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود والثقافات والأديان. ولم يعد هناك دولة أو مدينة في العالم بمأمن من خطره. وقد تسببت الهجمات الإرهابية الشنيعة التي حصلت في السنوات الأخيرة في أضرار هائلة منها وقوع آلاف القتلى والجرحى من المدنيين وتفاقم أزمة المهاجرين وتدمير الممتلكات والتراث الثقافي، الأمر الذي يحتم علينا أن نطور من الاستجابة الدولية لمواجهة الإرهاب والتطرف.

إن تبني استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قبل عشر سنوات قد وفر الفرصة للمجتمع الدولي لتقييم إنجازاته في هذا المجال. ووضع آليات لمواكبة التطورات الجديدة في مكافحة الإرهاب والتحديات الجديدة، وأهمها انتشار الأيدولوجية المتطرفة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب واستخدام الجماعات الإرهابية وسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أجنداتهم الخبيثة.

إن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه وتتطلب منا اتباع أساليب مختلفة لمكافحتها تتعدى العمليات العسكرية فقط، إنما معالجته في كل مراحله، بدءا من معالجة جذور الراديكالية والتطرف إلى مكافحة عمليات التجنيد ووصولا إلى تطبيق الحلول والقضاء على الفكر المتطرف.

لقد عملت دولة الإمارات على تطوير سياسة شاملة ومتعددة الجوانب لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن دولة الإمارات ملتزمة بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة أشكالهما. وإدراكا منا لأهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف والإرهاب ينتهج بلدي أسلوب الوقاية، حيث يعمل على منع التطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف. ونركز في هذا

الصدد على تمكين فئات المجتمع في بناء الدولة وتقديم بدائل لها عن الخيارات التي تطرحها الجماعات الإرهابية. ومثال ذلك تعيين بلدي مؤخرا لوزيرة شابة تمثل صوت الشباب إيمانا منا بقيمة الشباب. إن عدم الاستجابة لتطلعاتهم هو سباحة عكس التيار وبداية النهاية للتنمية والاستقرار. كما عملنا على تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع وإدماجها في الجهود المبذولة لمكافحة التطرف والإرهاب. علاوة على ذلك، فمن الضروري أن نعمل على ترسيخ الوسطية والتسامح والتعددية في مجتمعاتنا لمنع الجماعات المتطرفة من استغلال الطائفية والعنصرية لتجنيد الأفراد. وفي هذا الصدد، أصدر رئيس الدولة مرسوما بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ والذي يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التميز ونبذ خطاب الكراهية. كما قمنا بتعيين وزيرة للتسامح تعمل على نشر قيم التسامح والتعايش السلمي. بالإضافة إلى قيام بلدي بدعم الخطاب الديني المعتدل ورعاية العديد من المبادرات في هذا الشأن منها مجلس حكماء المسلمين والذي يهدف إلى معالجة جذور التطرف والكراهية.

وبعد إصدار قوانين وتشريعات رادعة للتطرف، وهو أمر بالغ الأهمية، قد عملنا في دولة الإمارات على وضع إطار عمل قانوني شامل للتعامل مع التطرف العنيف. وأقرت الحكومة عام ٢٠١٤ تعديلا على قانون الإرهاب، بحيث بات يوفر أدوات جديدة لمحاكمة الإرهابيين ويقدم في نفس الوقت الفرصة لإعادة تأهيلهم، خصوصا أولئك الذين رفضوا الإرهاب وتخلوا عنه فكرا ومنهجا.

أشارت الاستراتيجية أيضا إلى أهمية قطع تمويل الأنشطة الإرهابية. وقد أصدرت الدولة منذ عام ٢٠٠٤ قوانين جديدة واسعة النطاق لمكافحة تمويل الإرهابيين وتجريم كل من يمولهم بالإضافة إلى انضمامنا إلى معاهدات دولية هامة في هذا الشأن.

يتطلب التغلب على المتطرفين والإرهابيين وضع استراتيجية بعيدة المدى تضمن هزيمتهم فكريا، خاصة عبر وسائط التواصل الاجتماعي التي تستغل لنشر التطرف والإرهاب. لذلك تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على كشف رسائل الجماعات المتطرفة من خلال مركز صواب الذي أطلقته الدولة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ٢٠١٥ لمكافحة دعاية التنظيم المتطرف ولرفع صوت الاعتدال عاليا مسموعا وإحباط أصوات المتطرفين في المنطقة والعالم.

يتعين على الدول أن تتكاتف وأن توحد من جهودها إقليميا ودوليا لاجتثاث تهديدات التطرف والإرهاب، ويشمل ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات في هذا المجال وبناء شراكات دولية وتنسيق الجهود المشتركة. لقد حرصت دولة الإمارات على دعم الجهود الدولية في مكافحة التطرف والإرهاب. فشاركت بفعالية في أعمال مجموعة العمل التابعة للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ولذلك حرصت دولة الإمارات على استضافة مركز هداية الدولي الذي يعمل على تقديم الدعم والتدريب والبحوث ومساعدة المجتمع الدولي على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لمكافحة التطرف والإرهاب.

في الختام، أود أن أثني على جهود الأمم المتحدة على دورها المهم في تطوير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أشكر الميسرين من الأرجنتين وأيسلندا لجهودهما في اعتماد القرار بالتوافق. ونجدد الدعوة للمجتمع الدولي لمضاعفة الجهود للوصول إلى مجتمعات آمنة وخالية من التطرف والإرهاب.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد عدت توا من بعثة تركيا حيث قدمت التعازي باسم مملكة هولندا على الخسارة الفادحة في الأرواح جراء الهجوم الإرهابي

الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع في اسطنبول. وهذه الهجمات لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تقوية عزمنا المشترك على مكافحة الإرهاب. ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والعدالة والتنمية، ومملكة هولندا شريك في مكافحة ذلك الخطر.

أود أن أشيد بالجمعية العامة على اتخاذ القرار ٢٩١/٧٠ بشأن الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لم يكن اتخاذ القرار بالمهمة اليسيرة وأود أن أشكر الممثلين الدائمين للأرجنتين وأيسلندا على عملهما الشاق.

وتؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.109). وأود بصفتي الوطنية أن أتناول ثلاث مسائل: القرار ٢٩١/٧٠ والتنفيذ والطريق صوب المستقبل

فيما يتعلق بالعنصر الأول – أي الجوانب الهامة للقرار – يتضمن القرار لغة أقل طموحا مما كنا نأمل لكنه يتضمن أيضا العناصر المختلفة التي ستمكننا من تكثيف جهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر.

أولا، فيما يتعلق بالإشارات إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن الدعوة إلى منع سفرهم ووضع وتنفيذ استراتيجيات للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للعائدين، فإن مملكة هولندا، بوصفها رئيسا مشاركا للأفرقة العاملة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جنبا إلى جنب مع تركيا والمغرب، تدعم بقوة تعزيز دور الأمم المتحدة والدول الأعضاء في التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب المعقد وعودتهم. ونعتقد أن النساء والشباب يتطلبون اهتماما خاصا في ذلك الصدد.

ثانيا نرحب بالإشارات الواردة في القرار إلى منع التطرف العنيف. وتتطلب الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب اتباع نهج متوازن بين التدابير الوقائية والقمعية وينبغي أن تكون متسقة مع التزامات حقوق الإنسان. ونؤكد على أن القرار يوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات المتعلقة بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

تتعلق نقطتي الثانية بالتنفيذ. عندما يتعلق الأمر بمنع ومكافحة التهديدات الإرهابية، لا يوجد مجتمع أو بلد أو منطقة أو منظمة دولية يمكن أن يكون فعالا وحده. علينا جميعا العمل معاً. يجب علينا تبادل قدر أكبر من المعلومات ووقف المزيد من الإرهابيين وتأمين أوطاننا. لذا ترحب مملكة هولندا بأن القرار يتضمن عدة إشارات قوية إلى أهمية التنسيق ليس داخل الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا خارجها مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية. ينبغي لنا التفكير عالميا والتصرف محليا. وبوصفنا رئيسا مشاركا، إلى جانب المملكة المغربية، للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، نعتزم بقوة أن نكون شريكا في ذلك المسعى.

وقد أصبح المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنتدى الرئيسي لمناقشة الإجراءات الهادفة لمكافحة الإرهاب بكل تعقيداتها. واعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة ممارسات جيدة قيمة في مجالات مثل المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع التطرف العنيف. وحشد الأموال لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الحالية، وعمل مع وكالات الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات في الدول الأعضاء.

وفي خطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، قدمنا التزاما بتعزيز علاقة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الأمم المتحدة والبلدان الأخرى لإحداث المزيد من الأثر.

ومن خلال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، نحن ملتزمون بالإسهام في إجراء التحليلات وتعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنسيق بناء القدرات في الميدان والعمل مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. إن القرار الذي اتخذ اليوم يجعلنا نشعر بتمكين ذلك الالتزام في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالمضي قدما والطريق صوب المستقبل. وكما قلت سابقا، لم يكن اتخاذ القرار بالمهمة اليسيرة. فالإرهاب يضرب الأشخاص الحقيقيين والآباء والأجداد والأخوة والأخوات والأصدقاء والأطفال. وحقيقة أن القرار الذي ناقشناه اليوم قد اتخذ بتوافق الآراء لها أهمية حاسمة. إذ نرى أنه يبعث برسالة قوية إلى المتطرفين والإرهابيين الذين يضطلعون بالعنف في جميع أنحاء العالم، بالرغم من خلافاتنا، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقف صفا واحدا ضد العنف والتعصب والكراهية. فلنسترشد بروح التوافق التي نظهرها اليوم في تنفيذ الالتزامات الهامة التي قطعناها.

لقد أشرت إلى العناصر الواردة في القرار ٢٩١/٧٠ التي تجد مملكة هولندا أنها تكتسي أهمية بالغة. لقد شددت على ضرورة التعاون على جميع المستويات وقمت بحثنا جميعا على مواصلة العمل بروح من توافق الآراء. وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن مملكة هولندا، على الصعيد الثنائي وبوصفها رئيسا مشاركا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، على استعداد لأن تكون في هذا المحال قدوة يُقتدى بها. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالعمل بجد أكثر وأفضل لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرار الذي اتخذناه اليوم. ومملكة هولندا ستظل شريكا للسلام والعدالة والتنمية حتى يمكن للأجيال المقبلة أن تعيش في عالم خال من الإرهاب.

السيد الدباشي (ليبيا): عشر سنوات مضت على اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء ومع ذلك فإن النشاطات الإرهابية زادت بدرجة كبيرة. وطبيعة الإرهاب أصبحت أكثر تعقيدا، ويتمثل هذا التعقيد في التطور السريع في شكل الإرهاب ومناطق ارتكازه من ناحية والتطور المستمر لتكتيكات التنظيمات الإرهابية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى زيادة عدد وتعدد جنسيات المنخرطين في هذه التنظيمات الإرهابية والمنفذين للعمليات الإرهابية.

ويحدونا الأمل في أن يكون الاستعراض الخامس لاستراتيجية مكافحة الإرهاب قد أتاح الفرصة لتقييم ومراجعة آليات العمل لمواجهة هذه التحديات الجديدة على المستوى الوطني والعمل الدولي لاتخاذ المزيد من الخطوات العملية لمساعدة الدول المتضررة من التطرف والنشاطات الإرهابية ومنع وجود بيئة حاضنة للإرهاب في أي مكان وإضعاف وإحباط عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مستغلة الظروف الصعبة للناس، بما في ذلك الفقر والتهميش وانعدام الفرص خاصة أمام الشباب.

ولا يمكن أن تنجح الجهود الدولية لاجتثاث الإرهاب دون مضاعفة الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع ركائزها. وبشكل متكامل ومتوازن مع التسليم بأن الحلول العسكرية وحدها ليست كافية للقضاء نهائيا على هذه الظاهرة. ويجب التركيز على معالجة الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الإرهاب والتعاون معها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال خطط شاملة تحترم حقوق الإنسان وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. والتركيز على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم قدرات الدول على تحقيق الأمن والاستقرار بما في ذلك تفعيل وتعزيز مؤسسات وآليات إنفاذ القانون وإيلاء اهتمام أكبر بتحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

ولا شك أن حل النزاعات المسلحة ومنع حدوثه من شأنهما أن يحرم الجماعات الإرهابية من استخدام مناطق النزاعات كملاذات آمنة لها واستغلال ضعف مؤسسات الدولة في تجنيد أعداد كبيرة ممن تضرروا من النزاع. ولا يفوتني هنا أن أؤكد على أهمية مضاعفة التعاون الدولي والإقليمي في تقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات إلى الدول المتضررة من الإرهاب، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا المجال، بالإضافة إلى دعم قدرات الدول لوضع التشريعات واتخاذ الإجراءات القضائية والجنائية التي تمنع التطرف وتضمن معاقبة المحرضين عليه، مع التسليم بأن العديد من الدول المتضررة، ومن بينها ليبيا، ما تزال بحاجة إلى المساعدة لمواجهة الإرهاب. وتأمل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا ومجلس النواب في الحصول على الدعم الدولي اللازم لمكافحة تنظيمات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة التي تتمركز للأسف في أكثر من مكان في ليبيا.

وتدعو ليبيا أيضا إلى التعاون الدولي الفعال لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووضع التدابير الرامية لمنع التحاق المتطرفين بالتنظيمات الإرهابية في مناطق النزاع، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات وتشديد الرقابة على الحدود والقضاء على مصادر التمويل ومساءلة من يقومون بتسهيل وتوفير التمويل والدعم لهذه الجماعات.

هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب ومختلف الجرائم العابرة للحدود مثل تهريب الأسلحة والمخدرات ومشتقات النفط وغسل الأموال وتهريب البشر وحوادث الاختطاف وأخذ الرهائن. وهي أنشطة تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل أنشطتها، مما يحتم على الدول الأعضاء تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمواجهة هذه الجرائم ووضع آليات للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات. إننا نؤكد على أهمية خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، في سد الثغرة القائمة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، انطلاقا من الصلة الوثيقة بين التطرف العنيف والإرهاب. إلا أنه لا يكفي وضع الخطة لوحده، فهناك حاجة إلى ضمان التنفيذ، وقد يكون هذا التنفيذ صعبا ومستحيلا في بعض الدول ذات المؤسسات الضعيفة والقدرات المحدودة، وقد لا تتمكن هذه الدول حتى من وضع خططها الوطنية للتنفيذ. وحتى على المستوى الإقليمي، قد تواجه بعض الأقاليم صعوبة في إعداد خطة إقليمية لمنع التطرف العنيف ما لم يكن هناك تعاون فعال في إعداد وتنفيذ هذه الخطة فيما بين الدول من ناحية، وبين الدول وأجهزة الأمم المتحد من ناحية أخرى.

تعدُّ بلادي ليبيا، من أكثر البلدان تأثرا بالإرهاب حيث تسعى الجماعات الإرهابية المنتمية إلى تنظيم داعش والقاعدة وأنصار الشريعة إلى السيطرة على بعض المدن الليبية والانطلاق منها للسيطرة على الموارد النفطية أو تدميرها في حالة عدم التمكن من الاستيلاء عليها. وتعمل هذه الجماعات على تجنيد وجلب الإرهابيين من مختلف الجنسيات وتوفير الملاذ الآمن لهم لتعزيز وجودها. إن وجود التنظيمات الإرهابية في ليبيا يهدد وحدة ليبيا واستقرارها، ويؤثر على أمن الدول المجاورة. وهنا أؤكد على الحاجة إلى وقفة جادة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة السلطات الليبية في تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي بشكل صارم ومتكامل، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير الأمنية وبناء مؤسسات إنفاذ القانون حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ كافة التزاماتها ومسؤولياتها في مجال تعزيز سيادة القانون وإعادة الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب ومنع تمدده. كما أؤكد على أهمية دعم الجيش الليبي وتزويده بالسلاح والمعدات العسكرية التي تمكّنه من محاربة التنظيمات الإرهابية ومراقبة الأراضي والحدود الليبية لمنع تهريب الأسلحة

وتنقّل الإرهابيين، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء قدرات الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في ليبيا وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥).

وأخيرا، تجدد بلادي إدانتها ورفضها القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وأيا كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأينما ارتكب وأيا كانت هوية مرتكبيه. وتؤكد بلادي أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو طائفة أو مجتمع. وتؤكد ليبيا أيضا ضرورة التمييز بين ما يعدُّ عملا إرهابيا خاضعا للتجريم، والكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي. فالإرهاب يهدد الجميع ولن يتم القضاء إلا بالتضامن والتنسيق والعمل المشترك.

السيد دال (النرويج)) (تكلم بالإنكليزية): يعتبر الإرهاب والتطرف العنيف من بين أكبر التحديات الأمنية في عصرنا. فهما يسببان الموت والمعاناة للأشخاص الأبرياء ويجلبان الدمار وانعدام الأمن إلى مجتمعات ومناطق بأكملها. فما من بلد بمأمن منهما، مثلما تعلمت النرويج للأسف في عام ٢٠١١، حين ضربها التطرف اليميني.

وقد حدث تغير كبير في مشهد التهديد هذا منذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء في الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. فقد ظهرت جماعات إرهابية جديدة، ويستحدث المتطرفون العنيفون سبلا جديدة لشن هجماتهم ونشر دعاياتهم وتمويل أنشطتهم وتجنيد الأشخاص في صفوفهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكيف مع هذا المشهد المتغير، ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في استجابتنا الجماعية للإرهاب ومنع التطرف العنيف. ويقينا أن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية التعبير هي قيم أساسية يجب التمسك بها إن أردنا مكافحة التطرف والتطرف العنيف بصورة ناجحة.

وتؤمن النرويج بأهمية تنفيذ الاستراتيجية العالمية بصورة متوازنة. وقد أتت خطة عمل الأمين العام الجديدة لمنع التطرف العنيف (A/70/674) في الوقت المناسب، وترحب النرويج بهذ الخطة وتؤيدها بقوة. فهي تشدد – كما هو مطلوب تماما – على الركيزتين الأولى والثانية من خطة عمل الاستراتيجية. وتركز الخطة الجديدة على تنفيذ الأنشطة على الصُعد الوطنية والإقليمية وعلى صعيد الأمم المتحدة بوصفها قوة دافعة لإحداث التغيير الإيجابي. وهي تسعى للتصدي للظروف المواتية للإرهاب وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن نواصل العمل على عاملي الدفع والجذب معا. ويجب علينا أن نضمن في الوقت نفسه أن تدخلاتنا ترمي تحديدا إلى منع التطرف العنيف وليس ما يتعلق بمنع التطرف العنيف فحسب.

وتتناول الخطة الكيفية التي يمكننا بها التصدي بفعالية للرسائل المضللة للتطرف العنيف، عن طريق الدعوة إلى حرية التعبير وقيم التسامح والتعددية والتفاهم. وهذه جميعا عناصر ضرورية لبناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. وسوف يساعد تحسين التنسيق على تعزيز دور الأمم المتحدة وضمان التنفيذ المتوازن للاستراتيجية والاستجابة الفعالة لخطة العمل.

وهذه مسألة ملحة، يحدد لنا القرار ٢٩١/٧٠، الذي اتخذ اليوم، إطارا زمنيا واضحا لتقديم اقتراحات محددة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير ترمي إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما. وأود أن أسلط الضوء على بعض الجهود التي تبذلها النرويج منذ الاستعراض الأخير. ففي نيسان/أبريل، اعتمد البرلمان النرويجي ورقة بيضاء عن التحديات الأمنية العالمية والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والقرصنة وأمن الفضاء الإلكتروني. وتقدم الخطة إطارا للجهود الدولية التي تبذلها النرويج بهدف

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. كما تتناول العلاقة بين تلك التهديدات، ولا سيما تمويل هذا التهديد والعلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تستفيد المنظمات الإرهابية – بصورة غير مباشرة في الغالب – من الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص والتحف الأثرية الثقافية، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، مثل النفط والفحم.

وتعد خطط العمل الوطنية بشأن منع التطرف العنيف أدوات هامة. وقد اعتمدت النرويج خطة عملها الأولى في عام ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين جرى تنقيح الخطة. وهي تتبع نهجا يشمل الحكومة بأكملها، وذلك بإشراك تسعة من الوزارات في تنفيذها. ويجري تحديث الخطة الحالية بانتظام للاستجابة لمشهد التهديدات السريع التغير. ويكفل هذا النهج الشرعية والمصداقية والفعالية. وتسهم النرويج في كل مسارات الجهود الخمسة التي حددها التحالف العالمي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فتنظيم الدولة يتقهقر في سورية والعراق، ويبدو أن هناك تباطؤ فيما يقوم به من تجنيد. ويجب أن نزيد تركيزنا على التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لدى عودتهم إلى الوطن أو السفر إلى مناطق أخرى من مناطق عدم الاستقرار. فقد عاد ٣٤ مقاتلا إرهابيا أجنبيا إلى النرويج، صدرت في حق ٢٠ منهم لائحة اتهام وأُدين ٤ بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، استضافت النرويج مؤتمر قمة إقليمي معني بمكافحة التطرف العنيف كجزء من مبادرة الرئيس أوباما بشأن مكافحة التطرف العنيف. وقد مهد مؤتمر أوسلو السبيل إلى إقامة تحالف عالمي جديد للمنظمات النسائية التي تعمل لمنع التطرف العنيف. وسيتيح هذا التحالف فرصة هامة للمنظمات الشعبية الصغيرة لإسماع أصواتها. وكانت ثمة مبادرة أخرى في المؤتمر هي مبادرة ”شباب ضد التطرف العنيف“، جمعت بين ٢٠٠ من العاملين في مجال الشباب وشباب النشطاء من جميع أنحاء أوروبا. وكانت رسالتهم قوية وواضحة، هي: يجب أن تُسمع أصوات الشباب خلال وضع الحكومات لسياسات واستراتيجيات جديدة. ونرحب بتأكيد القرار على أهمية إدراج النساء والشباب في عمليات صنع القرار.

وشكل الشباب في المؤتمر شبكة لمكافحة التطرف العنيف تسمى ”شبكة الأنشطة المدنية للشباب“ المعروفة باسم ”YouthCAN“. وقد اتخذ رئيس الوزراء كاميرون مبادرة لتوسيع الشبكة لتشمل بلدان الكمنولث. واليوم، تضم الشبكة أكثر من ٦٠٠ عضو من ٨٥ بلدا، وهناك حاجة للمزيد. وطلبنا من أعضاء شبكة ”YouthCAN“ آراءهم بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وقد حثوا المجتمع الدولي والحكومات الوطنية على تيسير اللقاءات بين الحكومات المحلية والوطنية وشباب النشطاء العاملين في مجال منع التطرف العنيف، والاستثمار في تعليم الشباب وتدريبهم، فضلا عن دعم شبكات الشباب الدولية التي توفر منابر للشباب من أجل تبادل المعارف والمشاريع وأفضل الممارسات.

وفي العام الماضي، ألقى إطلاق شبكة المدن القوية الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الحكومات المحلية. ويمكن التصدي لدوافع التطرف العنيف على أفضل وجه على الصعيد المحلي، والسلطات المحلية مؤهلة لاتخاذ تدابير وقائية. وتعمل شبكة المدن القوية على تمكين المدن في جميع أنحاء العالم من تجميع ما لديها من موارد ومعارف وأفضل الممارسات. وتشارك اثنتان من المدن النرويجية – أوسلو وكريستيانساند – في هذه الشبكة، ونأمل أن تنضم إليها مدن نرويجية أخرى.

إن التطرف العنيف يشكل شاغلا أمنيا دوليا ومسألة إنمائية على السواء. وليس الفقر وحده هو السبب الوحيد للتطرف

العنيف. ومع ذلك، فإن التهميش الحقيقي أو المتصور، سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، كثيرا ما يشكل عنصرا هاما من عناصر عملية تغذية نزعة التطرف المؤدية إلى التطرف العنيف. وعلينا أن نتذكر أن التطرف العنيف يشكل محركا هاما للعديد من النزاعات الحالية في العالم. وهذه النزاعات تشكل عقبات تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض الأحيان تدحر ما تحقق فعلا من تقدم ونمو. وهذا هو السبب في الأهمية الكبيرة التي يكتسيها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع. وفي آذار/مارس، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا عالميا في أوسلو بشأن منع التطرف العنيف وتعزيز التنمية الشاملة. وأظهر المؤتمر كيف يمكن للجهات الفاعلة الإنمائية أن تقوم بدور كبير.

وأود أن أشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لأيسلندا والأرجنتين، والأفرقة التابعة لهما شكرا جزيلا على جهودهما الدؤوبة وقيادتهما، الأمر الذي أدى إلى اعتماد قرار اليوم ٢٩١/٧٠ بشأن المسألة الهامة بتوافق الآراء.

وختاما، يجب أن نزيد جهودنا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وأن نعجل بتنفيذ تدابير ملموسة. تشكل خطة العمل جزءا هاما من هذا ومن طموح الأمين العام إلى إعادة تنشيط جدول أعمال الأمم المتحدة الخاص بالمنع. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية تظهر القيادة العالمية. بحاجة إلى أمم متحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وأفضل تنسيقا ولديها موارد كافية للقيام بدورها.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تشارك جمهورية فنزويلا البوليفارية في التعبير عن التضامن والتعازي لتركيا حكومة وشعبا في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في اسطنبول. وتقودنا العواقب الوخيمة لتلك الأعمال إلى إعادة تأكيد التزامنا الراسخ بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، إيمانا منا بأن هذا البلاء يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونرحب باعتماد القرار ٢٩١/٧٠ بتوافق الآراء، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشأن هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدنا أن يقر بقيادة سفيري الأرجنتين وأيسلندا وأفرقة كل منهما لعمل الميسرين المشاركين لعملية الاستعراض الخامس للاستراتيجية والنص الذي اعتمدناه، بعد جولات معقدة من المفاوضات.

ويؤيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتؤكد فنزويلا مجددا على رفضها القاطع للأعمال الإرهابية، أيا كانت دوافعها، وحيثما ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها، حيث إن هذه الأفعال تشكل هجمات متعمدة ضد السلم والأمن الدوليين وتشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويتجسد التزام بلدي بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الصعيدين الدولي والإقليمي في انضمامه إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات في هذا المجال، وعلى الصعيد الوطني في مجموعة من الصكوك القانونية التي تؤكد، في جملة أمور، على تدابير الرقابة والمنع والسيطرة في مجالي مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

وترى فنزويلا أن الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية تعرض السلامة الإقليمية للدول ووحدتها السياسية للخطر، مما يسهم في زعزعة استقرار الحكومات الشرعية وتقويض نظامها الدستوري بهدف الإطاحة بها. وينتج عن كل ذلك نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، بما في ذلك التدمير المتعمد للهياكل الأساسية والمؤسسات الوطنية. وتعلمنا التجربة أن الجماعات الإرهابية تتغذى على

اليأس والظلم والإحباط وانعدام الفرص والحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تعزيز خططها الإجرامية والسياسية على أساس الكراهية والتعصب والنزعة الطائفية والتطرف العنيف.

والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتعصب السياسي والعرقي والديني، وفرض التدابير القسرية الأحادية، والاحتلال والتدخل الأجنبي وانتهاك سيادة الشعوب والأمم، تلك بعض مسببات الإرهاب أيضاً.

ويرى بلدي أن الوضع الحالي لإخواننا وأخواتنا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس من قبيل المصادفة. فالتدخلات العسكرية للدول الكبرى في العراق في عام ٢٠٠٣ وليبيا في عام ٢٠١١ – الرامية للإطاحة بحكومات بلدان ذات سيادة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، والانهيار اللاحق لمؤسسات الدولة – قد هيأت الظروف لظهور جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وغيرها في تلك المناطق لتنفيذ استراتيجيتها التدميرية، انطلاقاً من الإرهاب ورفض الآخر. وكان الانتشار السريع للإرهاب نتيجة للدعم المالي والعسكري، في جملة أمور، المقدم لكيانات مسلحة وعنيفة من غير الدول جرى استغلالها في السابق كأدوات لزعزعة الاستقرار قبل أن تتحول إلى مجموعات إرهابية وتندمج مع داعش وتوسع نشاطها في تلك المناطق بشكل سريع.

واليوم، يمكننا ملاحظة أنه، نتيجة لتصاعد النزاعات في مناطق مختلفة من العالم، سرعان ما انتشر الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العالم. والإرهاب، بأساليبه الإجرامية، يسعى إلى إخضاع المجتمعات والحضارات والأديان والمعتقدات من خلال ممارسات قائمة على التعصب والتطرف العنيف والطائفية. ومع ذلك، فإننا نؤكد من جديد أنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جماعة عرقية.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبت في أكثر من عشر دول وأودت بحياة المئات من المدنيين الأبرياء، لا سيما تلك التي ارتكبتها داعش، تدلل على أن العالم برمته عرضة لتلك الآفة المروعة. ويتضح ذلك من التهديد غير المسبوق الذي يمثله ما يسمى الدولة الإسلامية التي انضم إليها ٣٤ على الأقل من المنظمات الإرهابية من مناطق مختلفة من العالم – لا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب – ويضاعف منها تلك الظاهرة الدنيئة المتمثلة في المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لقد انضم إلى تلك الجماعات الإرهابية أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك النساء والشباب، من ١٠٠ بلد على الأقل في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن التهديد الصامت الذي يمثله ما يسمى الذئاب المنفردة.

والعنف الذي ارتكبته الجماعات الإرهابية والكيانات من غير الدول بلا هوادة في الآونة الأخيرة – من خلال تجنيد الأطفال والخطف وتدمير التراث الثقافي والاسترقاق والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس كسلاح من أسلحة الحرب، فضلاً عن استخدام الأسلحة الكيميائية – كان له أثر كبير على المدنيين، وبخاصة الأقليات العرقية والدينية والفئات الأكثر هشاشة، الذين سُحِقت حقوقهم الإنسانية بشكل ممنهج ومتعمد، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى إطلاق العنان لأزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، فإن تلك الأعمال تمثل نمطاً واضحاً من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وكلها جرى تعريفها بوضوح في نظام روما الأساسي. وعليه، فإن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب أن يقدموا إلى العدالة.

وفي هذه المعركة الحاسمة، نشدد على أهمية اعتماد نهج وقائي، واتخاذ مبادرات من شأنها تقويض الاستراتيجية

الواضحة وراء تلك الجماعات والأيديولوجيات المتطرفة التي تشجع على العنف والتعصب؛ كما نؤكد أهمية معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي تلك الظاهرة البشعة، ووضع استراتيجيات إبداعية وناجعة تتواءم مع سياقات وطنية محددة لمواجهة خطاب التطرف والإرهاب وتشجيع التفكير النقدي داخل المجتمعات، بهدف منع التطرف والتجنيد وتعبئة الموارد من خلال الاستخدام غير السليم لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أن تمكين المرأة والشباب، وتعزيز الدور المحتمل لضحايا الإرهاب، يمكن أن يكون عظيم الفائدة. ولذلك، نرحب بالإشارة المتوازنة إلى تلك العناصر في القرار المتخذ اليوم.

وفنزويلا تؤكد مجدداً أن الكفاح الفعال ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لا يسمح بأي تناقض. هناك إرهاب واحد فقط، ولا بد لنا من منعه ومكافحته والقضاء عليه قضاء مبرماً، مع التمييز بينه وبين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية. ولذلك، نرى أن دور الجمعية العامة باعتبارها المحفل الممثل الشرعي للمجتمع الدولي سيكون حاسما في مكافحة ذلك التهديد الكبير وغير المسبوق، لا سيما من خلال تصميم وتنفيذ وتعزيز الاستراتيجيات لمواجهة صعود الجماعات الإرهابية والكيانات من غير الدول على السواء. لقد حان الوقت للتأكيد على أهمية أممنا المتحدة وتنشيط جهودنا المنسقة في مكافحة الإرهاب.

ويرى بلدي أن مكافحة تلك الآفة، بما في ذلك تمويلها وخطابها والأيديولوجيات التي تغذيها، يجب أن تتم في إطار تعاون دولي معزز، وفقاً للصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، على ألا يغيب عن بالنا أن عدم القيام بذلك ليس من شأنه إلا أن يسهم في التطرف فحسب.

ومن الأهمية بمكان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تشن الدول الحرب ضد الإرهاب جدياً من خلال التنفيذ الكامل لا الانتقائي لأحكام الصكوك الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المحفل المتعدد الأطراف التي تحظر نقل الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتمويل وتدريب واستضافة المجموعات الإرهابية، ومن خلال التنفيذ الشامل والمتوازن لأركان الاستراتيجية العالمية الأربعة التي جددناها اليوم.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نضاعف جهودنا لتحقيق تسوية سياسية للنزاعات في سوريا وليبيا والعراق وفلسطين إن كنا نريد حقا مكافحة الإرهاب في الأجلين القصير والطويل. فهذه الأزمات التي طال أمدها تزيد حدة تفاقم النزاعات، وتهيئ أرضاً خصبة للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتسهل تدفق وتمويل وتدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

أخيراً، فإننا نعتبر أن على المجتمع الدولي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يواصل العمل بحزم وعلى قلب رجل واحد لتنسيق وتصميم وتنفيذ وتعزيز الاستراتيجيات التي يتم مواءمتها على أساس كل حالة على حدة لدول بعينها من أجل مواجهة قدرة الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول على العمل. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب في المستقبل من شأنه أن يكمل مجموعة الصكوك القانونية الدولية القائمة من خلال صياغة تعريف يساعد على التوصل إلى التوافق في الآراء.

السيدة أوزكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود الإعراب عن شكرنا لرئيس الجمعية العامة على إجراء الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

الإرهاب. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره (A/70/826).

لقد ثبت أن اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦ شكل إنجازا غير مسبوق. وبعد عشر سنوات من اعتماد الاستراتيجية، لم يتراجع التهديد الإرهابي؛ وانتشر من الناحية الأيديولوجية والجغرافيا، وأصبح أقل قابلية للتنبؤ به وأكثر وحشية. واستهدفت تركيا، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، في العام الماضي. وراح ضحية الهجوم الأخير في اسطنبول ٤٤ من الأبرياء وجرح ٢٣٩ شخصا. وأود أن نكرم ذكرى جميع ضحايا الإرهاب، بمن في ذلك ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان ولبنان واليمن والصومال.

ومن الخطأ أن يتم الربط بين الإرهاب ودين أو أيديولوجية ما. كما أن اتخاذ نهج انتقائي يأتي بنتائج عكسية. وهو يضعف موقفنا الجماعي للقضاء على هذه الآفة. وبالنسبة لنا، لا يوجد إرهابي جيد أو سيئ. وتقوم تركيا بمكافحة ثلاث جماعات إرهابية مختلفة في آن واحد، وهي: داعش، وحزب العمال الكردي، وحزب التحرير الشعبي الثوري. وفيما يتعلق بداعش، سنواصل بحزم مكافحة تلك المنظمة الإرهابية، وسنقدم دعما فعالا للجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

ومنذ الاستعراض الرابع في عام ٢٠١٤، بتيسير من تركيا، اتخذت خطوات جديدة هامة في الأمم المتحدة من أجل التصدي لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف، من قبيل اتخاذ قرارات مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي شاركت تركيا في تقديمها، ووضع خطة التنفيذ التي وضعتها الأمم المتحدة لبناء القدرات في مجال مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب على يد فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وإصدار خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ونرحب بالجهود التي تبذلها فرقة العمل لمواصلة تعزيز التنسيق والاتساق وللنهوض بقدرات مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بغية التصدي على نحو أفضل للتحديات الجديدة.

وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا أنه بحكم التمثيل العالمي للأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق الترابط بين جوانب مختلفة في التصدي للإرهاب، فإن لها دورا مركزيا في مكافحة الإرهاب. وتوفر الاستراتيجية العالمية إطارا توجيهيا للجميع. ونحن نعلق أهمية على تنفيذها بجميع ركائزها الأربع.

ونود أن ننوه بالعمل الذي أنجزه ميسرا القرار ٢٩١/٧٠ بشأن نتائج الاستعراض، وهما الممثلان الدائمان للأرجنتين وأيسلندا وخبراؤهما، فضلا عن جميع الوفود التي شاركت بصورة بناءة في هذه العملية. وهناك العديد من أحكام النص التي نرحب بها، ولكننا نود أن نسجل شكوكنا فيما يتعلق ببعض الأحكام الأخرى.

ويسرنا أن نلاحظ تجسيد الحاجة إلى معالجة استمرار تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب على النحو الواجب في القرار، بما في ذلك عودتهم وإعادتهم إلى الوطن. ونرحب بالتركيز على تقديم العدالة الجنائية استجابة قوية. ومن المهم أن نرسل للإرهابيين رسالة واضحة مفادها أنه لا يوجد ملاذ آمن أو حصانة من العدالة، وعلينا أن نكفل تنفيذ المبدأ العالمي المتمثل في التسليم أو المحاكمة. كما نرحب بتزايد التركيز على ضرورة منع تمويل الإرهاب، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بأن الجماعات الإرهابية قد تستفيد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وخلال جهدنا المشترك، يجب أن نأخذ في الحسبان أن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون، تدابير فعالة يعزز بعضها بعضا ويكمل أحدها الآخر لمكافحة الإرهاب، وأنها جزء أساسي من أية استراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب. ومن ناحية أخرى، تتيح النزاعات المستمرة للجماعات الإرهابية فرصة للتجنيد وملاذات آمنة. وهذه

الحقائق تدفعنا إلى تعزيز الاتساق والتكامل بين تدابير مكافحة الإرهاب القائمة عن طريق وضع نهج وأدوات جديدة. وفي هذا الصدد، يشكل التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره مصدر قلق متزايد بالنسبة لتركيا وينبغي مواجهته بنفس القدر من العزم. وفي حين لا تزال التدابير الأمنية القائمة على سيادة القانون الدعامة الأساسية لجهود مكافحة الإرهاب، تقوم حاجة إلى اتخاذ نهج متوازن وكلي وشامل وأوسع نطاقا، يشمل استجابات المجتمع ككل والحكومة بأكملها، وذلك لجعل مجتمعاتنا أكثر قدرة على مقاومة التطرف.

وبما أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لمنع التطرف، هناك ضرورة لوجود نهج مصممة خصيصا للظروف المحلية والإقليمية تضع في الحسبان مزيجا معقدا من العوامل التاريخية والسياسية والعرقية والثقافية والاقتصادية وغيرها، فضلا عن قدرات الدول ونظمها القانونية واحتياجاتها. ويعد دور المجتمع المدني والنساء والشباب حيويا أيضا في هذا الصدد. ولا يمكن منع التطرف العنيف بفعالية إلا حينما يتسنى إنشاء إطار تعاوني حقيقي على المستوى العالمي تحت إشراف الأمم المتحدة. وتمثل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وثيقة هامة في إطار هذه الجهود.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور في قيادة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف على الصعيد العالمي، ولتوجيه الدول الأعضاء ومساعدتها في جهودها الوطنية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمين العام في استعراض قدرات منظومة الأمم المتحدة، على النحو المطلوب في القرار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع من أبدوا التضامن معنا فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع مؤخرا في اسطنبول. كما أحطنا علما بعناصر معينة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري. فهي، على أقل تقدير، عبارات ازدراء لذكرى الضحايا وأفراد أسرهم.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109).

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة قابلة للتعديل. ويعد الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتمادها تذكيرا واقعيا بالتحديات التي واجهها المجتمع الدولي حتى الآن، وبالتهديدات الجديدة التي لا تزال تغمرنا عبر الحدود.

وإذ أتكلم الآن، هناك حالة تتكشف في عاصمتنا، حيث أفيد بأن عددا من المهاجمين المسلحين اتخذوا بعض الرعايا المحليين والأجانب رهائن في أحد المطاعم. وتسعى سلطات بلدنا لتسوية الحالة من خلال الجمع بين جهود إنفاذ القانون وتجنب المزيد من سفك الدماء، بقدر الإمكان. ولا يزال من السابق لأوانه الإدلاء بأية تعليقات عن الدوافع الحقيقية للمهاجمين.

ونكرر رأي الأمين العام بأن إظهار وحدة هدفنا شرط لازم لدحر الظاهرة العالمية المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف. وقد سمح لنا بالفعل القرار ٢٩١/٧٠ الذي اتخذ بتوافق الآراء في هذا الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية باجتياز ذلك الاختبار. ويشاطر وفد بلدي الآخرين الإعراب عن تقديرنا للأرجنتين وأيسلندا على توجيهنا بدأب خلال اتخاذ القرار. وسيبرز القرار بوصفه سجلا هاما، شأنه شأن الاعتراف بأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) تشكل جزءا من إطار أوسع نطاقا للاستراتيجية العالمية. وينبغي أن يمهد ذلك الطريق نحو تنفيذ الاستراتيجية على نحو أكثر توازنا بجميع ركائزها الأربع.

ويحاول القرار تحقيق إقامة بعض التوازن في تحديد الدوافع الخارجية والمحلية للإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

وهذا أمر بالغ الأهمية، ما دام من شأن اتباع نهج انتقائي إزاء الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والتطرف العنيف أن يخدم الأغراض السياسية لا أكثر، دون أن يضفي أي صفة شمول أو مصداقية على الخطاب الإرهابي.

ويدعو القرار أيضا الأمين العام إلى تقديم اقتراحات ملموسة بشأن سبل تعزيز التنسيق والاتساق في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشهد تقديم مقترحات عملية وحاسمة لمعالجة الثغرات المؤسسية الملاحظة. ونشاطر الأمين العام شعوره بالقلق إزاء ندرة الموارد لبناء القدرات اللازمة لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي معالجة هذا الأمر بالجدية اللازمة، بدءا بتقديم تقرير تحليلي من قبل الأمين العام عن تقييم واقعي للموارد المطلوبة.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الجاري الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة للإسهام في بناء قدرات الدول الأعضاء، وهو ما استفدنا منه في جوانب عديدة. ونحن بحاجة إلى دراسة استقصائية لمنظومة الأمم المتحدة بغية استكشاف الخبرات المتاحة في شتى الكيانات وفقا لولاية كل منها. ومن شأن تلك الدراسة أن تساعدنا على تفادي تكرار جهودنا وتمكّننا من تركيز الموارد والخبرات في إطار واحد أو اثنين من الكيانات المتخصصة، بما يضمن دعم بناء القدرات بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ويتوقع أن تستفيد خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) أيضا من تعبئة الموارد الإضافية التي يمكن استكمالها بآليات التمويل الخاص والعام، مثل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف. وقد أعربت السلطات في بنغلاديش عن اعتزامها وضع خطة عمل وطنية بشأن منع التطرف العنيف في إطار استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب. وكانت الخطوات الكبيرة التي قطعها مجتمعنا لتمكين المرأة هامة للغاية في بناء القدرة على التكيف ومنع انتشار التطرف العنيف ونزعة التطرف على الصعيد المجتمعي. وثبت أيضا أن زعماءنا الدينيين حلفاء يعوّل عليهم في نشر خطاب مكافحة الإرهاب من منظور النصوص المقدسة. ونعوّل على اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره لعكس اتجاه نزعة التطرف بين قطاعات معيّنة من الشباب، بمن فيهم من لديهم دوافع للعمل الفردي أو في مجموعات صغيرة منشقة. وندعو إلى الدعم المستمر من شركائنا الإنمائيين لكي نتمكن من زيادة استثمارنا في التعليم الشامل للجميع والمفضي إلى التحول وتوفير فرص العمل المدفوع الأجر للشباب.

وفيما يتعلق بمجال مكافحة الإرهاب، فما زلنا نواصل العمل على زيادة تطوير قدراتنا في مجالات التحقيق والمقاضاة وحماية الشهود والضحايا ومكافحة الخطاب المتطرف العنيف على شبكة الإنترنت، وتتبُّع الروابط بين المواطنين في الشتات وتمويل الإرهاب وكفالة الفعالية في إدارة الحدود والأمن الجوي والبحري، فضلا عن إصدار قائمة مراقبة وطنية شاملة للمواد المزدوجة الاستخدام والمواد الأخرى. ويهدف إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية مؤخرا قوامها ٦٠٠ من أفراد الشرطة إلى زيادة تعزيز قدرات إنفاذ القانون لاحتواء الأعمال الإرهابية والجرائم الإلكترونية وتمويل الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة. ونسلّم بضرورة التوجيه العادي لوكالات إنفاذ القانون ووسائط الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مراعاة

حقوق الإنسان الدولية ومعايير سيادة القانون في مجال مكافحة الإرهاب.

أما على الصعيد العالمي، فتدعم بنغلاديش مواصلة العمل على وضع تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب. ونكرر دعوتنا إلى وضع فهم مشترك بين سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة وصناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير استجابة قانونية فعالة لمنع إساءة استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة عند استخدامها لأغراض إرهابية.

وما تزال حكومة بنغلاديش – تحت قيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة – ملتزمة بنهج عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأدت الإجراءات الحازمة المتخذة لمكافحة الإرهابيين المحليين وحرمان العناصر الإرهابية الإقليمية أو الدولية من إيجاد ملاذ آمن لهم إلى أزمة وجودية لتلك العناصر. وفي حالتهم اليائسة هذه، حظيت تلك العناصر بالدعم والتعاطف من قبل بعض الجماعات السياسية، إلا أنهم واجهوا صعوبة في تنفيذ أهدافهم في بيئة تسودها الديمقراطية والتعددية والتنوع والتسامح. وتُعزى المسؤولية الرئيسية عن الهجمات المحددة الأهداف التي شنت مؤخرا، علاوة على استشهاد المفكرين والقادة الدينيين من مختلف الطوائف الدينية والنشطاء في مجال الحقوق، علاوة على الرعايا الأجانب إلى هذه الصلة الشريرة بين الإرهابيين والمتطرفين السياسيين.

وفي المقابل، اجتذب هذا الوضع اهتمام بعض الشبكات الإرهابية الدولية التي تسعى بوضوح إلى أن يكون لها موطئ قدم في المنطقة عبر المغالاة في الادعاء بأن لها وجودا ودورا داخل حدود إقليمنا. ومن نواح عديدة، فإن في هذا الحادث المؤسف تذكرة بالكفاح – خلال حرب الاستقلال – بضرورة إقامة ديمقراطية علمانية غير طائفية وبناء أمة متعددة الثقافات. وما زلنا، على الرغم من المصاعب الحالية، نستلهم ذلك النضال وعلى اقتناع بأهمية تخطي هذه المرحلة. ونأمل أن يتم ذلك بطريقة قاطعة كما فعلنا مرارا وتكرارا. ونسعى للحصول على دعم وتفهُّم المجتمع الدولي المستمرين لجهودنا هذه.

السيد هولوفكا (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي شُنت مؤخرا. وأود أيضا أن أشكر الميسرين المشاركين وفريقيهما على عملهم الرائع وجهودهم الهائلة في التفاوض على القرار ٢٩١/٧٠.

تؤيد جمهورية صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم (انظر A/70/PV.109) وعليه، سأدلي ببضع ملاحظات من منظوري الوطني.

تعدُّ التهديدات المتزايدة للإرهاب والتطرف العنيف من بين أعظم الأخطار التي نواجهها اليوم. وباتت عواقبها المأساوية والمتكررة للأسف واضحة في جميع أنحاء العالم. وليست منطقة جنوب شرقي أوروبا استثناء في ذلك الصدد. وفي سياق مكافحة الإرهاب، فإننا بحاجة إلى زيادة التنسيق الدولي وتبادل الخبرات. ويمثّل اجتماعنا اليوم خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

وعلى مدى ١٠ سنوات حتى الآن، ما زالت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بمثابة حجر الزاوية في جهودنا المشتركة الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وتكتسي أنشطة مكافحة الإرهاب في إطار منظومة الأمم المتحدة أهمية بالغة بالنسبة لصربيا. وقد استثمر بلدي جهودا كبيرة لأجل التنفيذ الكامل لجميع وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجية ومبادئها. وتكتسي الأنشطة والتنسيق المتعلقين بالتدابير المتخذة في سياق الركائز الأربع للاستراتيجية أهمية كبيرة إن كان لنا أن نحقق النتائج المرجوة. وكانت معالجة الأسباب والتدابير الوقائية وتعزيز قدرات البلدان ودور الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في طليعة جهود صربيا المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب.

وترى صربيا – بوصفها ضحية للإرهاب والتطرف العنيف – أن التعاون على مستوى رفيع، بما في ذلك التعاون في مجال الأنشطة الوقائية، يمثّل أفضل وسيلة لمكافحة هذه الآفة بطريقة فعالة. وعليه، فإن من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ومنع نزعة التطرف. وننوه إلى أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تم تجنيدهم في منطقة غرب البلقان أقل بالمقارنة إلى أنحاء أخرى من العالم. وبصفتنا من مقدمي قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) فقد بذل بلدي جهودا كبيرة للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واتخذنا تدابير وقائية بالإضافة إلى تدابير أخرى ترمي إلى ضمان الإدماج الاجتماعي. وإذ نسلِّم بالتهديد المحدد الذي تشكّله هذه الظاهرة، فقد أولت وكالاتنا الحكومية المعنية اهتماما مناسبا إلى مراكز التلقين العقائدي والتجنيد المحتملة.

وقدّم الأمين العام خطة عمله لمنع التطرف العنيف مؤخرا (A/70/674). ورحبت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٥٤ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، بتلك المبادرة وأعلنت عزمها على بذل مزيد من الجهود في ذلك المجال.

ويدرك بلدي جيدا أهمية اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب، وتشارك مؤسساته بصورة نشطة في منع التطرف العنيف ونزعة التطرف، لكونهما ضمن العوامل الهامة المؤدية إلى الإرهاب. ويكتسي تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أهمية بالغة في الحد من مخاطر الإرهاب وتهيئة الظروف المواتية للقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، فإن من شأن إتاحة الخيارات للشباب وتقديم الدعم إليهم أن يكون لهما تأثير حافز أيضا.

وقد أطلقت صربيا – أثناء رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٥ – بالتعاون مع أمانة المنظمة مبادرة منظمة الأمن والتعاون الموحدة في مجال مكافحة التطرف العنيف.

اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في اجتماعه الذي عقده في بلغراد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الإعلان المتعلق بمنع ومكافحة التطرف والتشدد العنيفَين اللذين يؤديان إلى الإرهاب، والإعلان المتعلق بتعزيز جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب، في أعقاب الاعتداءات الإرهابية الأخيرة.

إننا اليوم، ربما أكثر من أي وقت آخر، بحاجة إلى الجهود المشتركة، بينما تواصل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مواجهة تهديدا متزايدا باستمرار من الإرهاب. ونحتاج إلى تعزيز قدراتنا واتخاذ التدابير الشاملة، بما فيها تدابير المنع، لمكافحة الإرهاب. والإخفاق في التعاون أو انعدامه في هذا الصدد غير مقبول.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإلى الأمين العام على تقريره المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية (A/70/826). وأود الإشادة أيضاً بالممثَّلَين الدائمَين للأرجنتين وأيسلندا، وفريقَي عملهما، على التشارك في تيسير المشاورات بشأن القرار ٧٠/٢٩١، المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إنَّ إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV. 109).

ومنذ آخر استعراض للاستراتيجية في عام ٢٠١٤ (انظر A/68/PV.94 وما يليها)، ظل الإرهاب يشكل تحدياً كبيراً للسلم والأمن العالميين. والتحديات الآن أكبر، في جوانب معيَّنة، ممَّا كانت عليه في عام ٢٠١٤. وبشأن مسألة المقاتلين

الإرهابيين الأجانب، على سبيل المثال، شهدنا تزايداً في تدفقهم إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط. وقد أدى وجودهم إلى تعقيد الجهود لبدء عملية سياسية لإنهاء النزاع. وعلاوة على ذلك، إنَّ المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى أوطانهم، يجلبون معهم المهارات والخبرات في التخطيط لشن هجمات، ويشكلون خطر نشر الخطاب الإرهابي. وقد شهدنا هجمات متكررة نفَّذها إرهابيون منفردون، متشجعين بتوافر المواد المتطرفة العنيفة على الإنترنت بين أمور أخرى. وهناك أيضاً خطر استغلال الجماعات الإرهابية لتدفق اللاجئين ومُلتمسي اللجوء، لإرسال أعضائها إلى بلدان أخرى.

ولكن على الرغم من هذه التحديات الهائلة، يبقى المجتمع الدولي ملتزماً بتعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. والاجتماع الذي نعقده اليوم دليل على ذلك الالتزام الثابت. وفي وقت سابق من هذا العام، قدَّم الأمين العام خطة عمله لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي تهدف إلى تكملة الاستراتيجية. وخارج منظومة الأمم المتحدة، واصلت البلدان والمنظمات الإقليمية العمل معاً لبناء القدرات وتبادل المعارف والخبرات. وترى إندونيسيا أنَّه ينبغي لتنفيذ الاستراتيجية في الفترة المقبلة أن يستفيد من تلك التطورات الواعدة، ويأخذ في الحسبان دينامية التحديات التي نواجهها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط ذات الصلة التالية.

أولاً، يجب أن يبقى التنسيق والاتساق أساسيين لتعاوننا العالمي. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأعضاء في تحقيق هذه الأهداف عبْر التواصل مع المنظمات أو الأطر العالمية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب. وينبغي لهذه العملية أن تهدف إلى مضافرة الجهود المختلفة وتعزيز أوجه التآزر، لضمان تأثيرات أكبر ميدانياً. ومن شأن هذه العملية أن تُحسِّن الشبكات فيما بين مختلف المنظمات أو الأطر الإقليمية، وتشجعها على تشاطر المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالديناميات المحلية وتأثيراتها خارج المنطقة.

ثانياً، يجب أن تبقى تدابير المنع في صدارة جهودنا. وإذ نأخذ في الحسبان تعقيد التحديات، من المفهوم جيداً أنَّ التدابير الوقائية يجب أن تشمل مجموعة واسعة من الجوانب، بما فيها منع انتشار خطاب الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، وسفر المقاتلين الإرهابين الأجانب، ووقوع الهجمات الإرهابية، وتمويل الإرهابيين، بين أمور أخرى. وهذه المهام الجسيمة تقتضي أن تبقى الدول متقدمة على الجماعات الإرهابية على صعيدَي القدرة والمعلومات. والتدابير الوقائية مرتبطة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بمعالجة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. والفقر والظلم والتمييز هي من الظروف التي تشجع الناس على اعتناق الأفكار العنيفة. وفي الوقت نفسه، تواصل النزاعات المطوَّلة توفير ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية، وتصبح مراكز تجتذب المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومساعينا المشتركة لإنهاء النزاعات أساسية في تلك المسألة بالذات.

وثالثا، تعزيز أدوار الأمم المتحدة في بناء قدرات الدول، لمنع الإرهاب ومكافحته. وترحب إندونيسيا بجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز مكافحة الإرهاب، للدفع نحو نهج أكثر تنسيقاً في جميع أنشطة الأمم المتحدة لبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نواصل الدعوة إلى نظام رصدٍ وتقييم أكثر فعالية، لضمان بقاء تلك الأنشطة ملائمة لاحتياجات كل دولة.

ومن الأساسي في هذا المجال، قدرة الدولة على وضع خطة وطنية ترقى بالتدابير اللينة لمنع الإرهاب، مثل التعليم وغرس التسامح والحوار، إلى المستوى الأمثل. ويجب أن تتمكن الدول أيضاً من تجميع القدرات المختلفة ولكن المتكاملة لأصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، وسائط الإعلام، الأُسَر، النساء، الشباب وضحايا الاعتداءات

الإرهابية. والقدرة على حماية حقوق الإنسان أساسية أيضاً في مكافحة الإرهاب، لأنَّ انتهاك حقوق الإنسان قد يُستخدَم من قِبَل الإرهابيين لدعم خطابهم.

وختاماً، تود إندونيسيا أن تؤكد مجدداً خطر ربط الإرهاب والتطرف العنيف بدينٍ أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية محددة. هذه الممارسات غير صحيحة، وهي لن تؤدي سوى إلى إعاقة كل جهودنا لإرساء نُهُج منسَّقة.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المتعلق بالتقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/70/826)، ورئيس الجمعية العامة على عقْد هذا الاستعراض الخامس، الذي كان لي شرف المشاركة في تيسيره مع زميلي وصديقي السفير إينار غونارسون، الممثل الدائم لأيسلندا.

وبالنيابة عن بلدي، أود أيضاً أن أكر الإعراب عن أعمق تعازينا لحكومة تركيا وشعبها، في ما يتعلق بالاعتداء الذي وقع في مطار أتاتورك في اسطنبول هذا الأسبوع، والتأكيد مجدداً على إدانة بلدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فأعمال الإرهاب لا تقتصر على تهديد السلم والأمن الدوليين فحسب، بل إنها تهدد الحياة البشرية أيضاً، وتعرِّض للخطر الاستقرار وتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للأمم.

والأعمال التي تقوم بها الأرجنتين لمنع الإرهاب والقضاء عليه، تستند إلى الاحترام الكامل لسيادة القانون، الضمانات الأساسية، القانون الدولي، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي للاَّجئين وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إنَّ الإرهاب يقوِّض قيم ومبادئ الدول والديمقراطية والحريات. وبناءً على ذلك، فإنَّ مكافحة الإرهاب تقتضي نهجاً متكاملاً ومتعدد الأبعاد، بغية التصرف على أوسع المستويات الممكنة من التعاون، بهدف التصدي للخطر بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن أن يتمَّ التصدي للإرهاب بتنفيذ التدابير الدفاعية أو الأمنية وحدها، بل يجب أن يستند إلى نهج شامل، كما تجسَّد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بدءاً بالتنفيذ المتوازن لركائزها الأربعة، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاَّجئين.

وفي إطار الركيزة ١ من الاستراتيجية العالمية، تولي الأرجنتين أهمية كبرى للمنع.

ولا يمكن أبدا المبالغة في الأهمية الحاسمة التي يكتسيها التعليم في مكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى، وفي تعزيز ثقافة التسامح والحوار والتنوع. وفي هذا السياق، يعد دور وسائط الإعلام أيضا أمرا ضروريا.

وبناء على ذلك، قدمنا دعمنا لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي سلمنا بأهميتها في القرار ٢٩١/٧٠، الذي اتخذناه من فورنا، في ضوء طابعها الوقائي، الذي يسعى لوضع إطار شامل لمكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وأود أن أعرب عن أقوى التزام لبلدي بالقرار لأنه يعكس على السواء قيم الأمم المتحدة ومبادئها التي تدعم موقف الأرجنتين في مكافحة الإرهاب والفوارق الدقيقة الجديدة التي تؤدي إلى الأعمال الإرهابية التي اكتسبها الإرهاب والتطرف العنيف في السنوات الأخيرة ولا سيما منذ آخر استعراض للاستراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وفي هذا الصدد، نرحب بروح القرار والإجراءات التي يسعى للحصول عليها من الدول الأعضاء، وبخاصة تعزيز أدائها في السياقات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، والأمانة العامة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومجلس الأمن، ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها

التنفيذية، فضلا عن المنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وترى الأرجنتين أن هذه أنسب المنتديات لتنسيق التعاضد والتعاون الضروريين فيما بين الدول من أجل منع الإرهاب والقضاء عليه.

ويعد استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب اثنين من الجوانب الأخرى التي يتناولها القرار على سبيل الأولوية والتي تعتبر الأرجنتين أنها قد اكتسبت أهمية في مجال منع الإرهاب ومكافحته، ولا يمكن معالجتها إلا عن طريق التعاون المستمر الذي يتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية منع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف الناتج عن استخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، ولا سيما الإنترنت، لإيصال رسالتها عن طريق خطابات مغرية موجهة للفئات الضعيفة التي تمثل مرتعا خصبا للأيديولوجيات المتطرفة، مما يفتح الطريق أمام التجنيد.

ومع أن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يبدو أنه ليس يقينا ولا وشيكا، سواء في الأرجنتين أو على المستويات الإقليمية، لا يسعنا إلا أن نولي الاهتمام الواجب للظاهرة اليوم. ويدرك بلدنا المسار المزدوج الذي يمكن أن تنتهي إليه تغذية نزعة التطرف المفضية إلى التطرف العنيف في حالة المقاتلين المتطرفين بالفعل الذين بدورهم يغتنمون فرصة العودة إلى بلدانهم الأصلية أو الذهاب إلى بلدان أخرى لنشر الأيديولوجيات المتطرفة التي تسهم في حالات التجنيد الجديدة.

ويمكن للشبكات الإرهابية التي تتشكل على خلفية تطرف عنيف أن تفرض تهديدا خطيرا يمتد لعقود مقبلة. وترى الأرجنتين أن أكفأ طريقة لمكافحة هذه الظاهرة هي زيادة التعاون الدولي إلى أقصى حد لإيجاد آليات لتبادل المعلومات بشأن تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين. وأود أن أشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والاستراتيجية العالمية، والاستعراضات نصف السنوية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نظرا لما لها من نهج كلي وشامل لعدة قطاعات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، مما يدعم الاستراتيجية ويتيح منع هذه التهديدات ومكافحتها من خلال جبهة مشتركة.

وختاما، فإننا نقدر المسؤولية الكبيرة المسندة إلى بلدي، جنبا إلى جنب مع أيسلندا، في المشاركة في تيسير الاستعراض الخامس من عمليات الاستعراض التي تعقد كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لها. وقد حاولنا طوال العملية الحفاظ على نهج يتسم بالانفتاح والشفافية والشمول، بغية التوصل إلى نتيجة نهائية محكمة تعمل على تجدد توافق آراء المنظمة في أنشطتها لمكافحة الإرهاب. وأعتقد أنه يمكنني القول مع شعور بالارتياح إننا حققنا ذلك الهدف. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد، باسم الميسرين وأفرقتنا، على عميق وخالص الامتنان لوفود جميع الدول الأعضاء على الروح البناءة والتعاون المستمر الذي أتاح التوصل إلى نتائج نهائية، بالرغم من الصعوبات وطابع الموضوع الحساس.

كما أود أن أتوجه بشكر خاص إلى الأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، على دعمها المتواصل للميسرين. وأخيرا، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، وبخاصة فريقه، الذي ما برح يقدم دعمه الفعال والمتواصل طوال العملية بأكملها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

طلب أحد الوفود ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الثري (المملكة العربية السعودية): ردا على الممثل السوري، نحن نقول له إن الواقع اليومي يفرض نفسه، وكفى كلاما ليس له معنى ولا قيمة. فالواقع يقول إن النظام السوري يسفك دم شعبه ليل نهار. ناهيك عن تشريد الملايين، وعلى مرأى من العالم أجمع. أما خلاف ذلك من توجيه اتهامات للآخرين بدعم الإرهاب، فهو محاولة بائسة لصرف الأنظار عن جوهر القضية، وهي رفض النظام السوري الاستجابة لمتطلبات شعبه ومقابلة هذه المتطلبات بالعنف المفرط.

ثانيا، ردا على ممثل إسرائيل، فلم يكفه وبلده عارا استباحة الأراضي الفلسطينية وقتل الشعب الفلسطيني وتهجيره إلا أن يتفوه بكلام رخيص واستفزازي، وتناسى أن حكومته هي التي أتت أصلا مغتصبة ومنتهكة لدماء الفلسطينيين وليس العكس. وتناسى أيضا تهديدات مسؤولي نظامه بتحويل غزة إلى محرقة. فلم يكف الإسرائيليون حصار غزة وجرائم القتل الجماعي والتجويع والتشريد وتدمير ممتلكات الشعب الفلسطيني إضافة إلى دعم المستوطنين بممارسة الجرائم بشتى أنواعها بحق الفلسطينيين عيانا بيانا، ليأتي بعد كل هذا الإرهاب الذي يمارسه النظام الإسرائيلي بالتفوه بكلمات تدينه ولا تبرر لسواه.

وأخيرا، جهود المملكة في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف واضحة للعيان، وليست محل خلاف. وهذه الاستراتيجية التي تم اعتماد نصها اليوم خير برهان على أحد الجهود التي يقوم بها مركز مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، الذي تعلمون كان للمملكة الدور الرئيسي في تأسيسه ودعمه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.